تقرير مشترك: زلزال تركيا/سوريا:
انتهاكات واسعة ومتكررة أثناء وعقب الاستجابة

يجب على المانحين في مؤتمر بروكسل 2023 ضمان أن لا يتم تسييس المساعدات الإنسانية وأن لا تساهم في انتهاكات حقوق الملكية أو إحداث أي تغييرات ديمغرافية إضافية في شمال غرب سوريا

12 حزيران/يونيو 2023

SYNERGY تـآزر HEVDESTÎ هەڤدەستی

PÊL – Civil Waves
Peace . Endurance . Liberties

LÊLÛN ليلون

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تقرير مشترك: زلزال تركيا/سوريا: انتهاكات واسعة ومتكررة أثناء وعقب الاستجابة

يجب على المانحين في مؤتمر بروكسل *2023* ضمان أن لا يتمّ تسييس المساعدات الإنسانية ولا تُساهم في انتهاكات حقوق الملكية أو إحداث أي تغييرات ديمغرافية إضافية في شمال غرب سوريا

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي: 5
2. مقدمة: 7
3. المنهجية: 11
4. رأي قانوني وتوصيات: 12
4.1. من منظور التشريعات السورية: 12
4.2. من منظور القانون الدولي: 14
4.2.1. واجبات الدولة/الحكومة: 14
4.2.2. واجبات المجموعات المسلحة من غير الدولة: 14
4.2.3. واجبات تركيا كقوة احتلال: 15
4.3. واجب تيسير الوصول الإنساني دون تمييز مجحف: 15
5. مناطق سيطرة "الجيش الوطني السوري": 17
5.1. الاستجابة في جنديرس، عفرين: 18
5.1.1. منع دخول المساعدات المُنقذة للحياة: 18
5.1.2. عرقلة عمليات الإنقاذ وتمييز ضد المجتمعات المحلية: 19
5.1.3. تمييز في توزيع المساعدات: 21
5.1.4. الاستيلاء على المساعدات وتحويلها: 23
5.1.5. اتهامات لمنظمات إنسانية بالتمييز في توزيع المساعدات: 30
5.1.6. استيلاء الفصائل على ركام المباني: 32
5.1.7. تجارة الخيم والمساعدات الإغاثية: 36
5.1.8. الفوضى والعشوائية: 38
5.1.9. انتشار السرقة في جنديرس و"تحرير الشام" تستغل كارثة الزلزال: 40
5.1.10. الاستيلاء على الممتلكات ومخاوف من تغيير ديمغرافي: 42
5.1.11. عصيان وانتهاكات في سجون الفصائل خلال الزلزال: 44
5.1.12. تركيا تكلّف فصائل من "الوطني" بإدارة جنديرس بعد الزلزال: 45
5.1.13. "العمشات" و"الحمزات" ترحلان نازحي أرياف دمشق من منطقة عفرين: 48
5.2. الاستجابة في صوران، إعزاز: 49

5.2.1. "الجيش الوطني" يفجر منازل متصدعة ويخلف أضراراً مادية ونفسية لمتضرري الزلزال: 49
5.2.2. تمييز في عمليات الإنقاذ وتوزيع المساعدات وسط انتشار السرقة:..... 50
6. مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام":..... 52
7. مناطق سيطرة الحكومة السورية:..... 53
7.1. استجابة حكومية بطيئة:..... 53
7.2. تدخل الحكومة في عمل اللجان التطوعية: 54

صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر جانباً من عمليات الاستجابة لزلزال شباط/فبراير 2023 المدمّر في جنديرس/عفرين.

1. ملخص تنفيذي:

يوثق هذا التقرير المشترك مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي رافقت وتلت عملية الاستجابة لزلزال 6 شباط/فبراير 2023 المدّمر في سوريا. وتنوعت تلك الخروقات والتجاوزات ما بين: منع أو عرقلة دخول المساعدات المُنقذة للحياة أحياناً، وتوجيه تمييزي في عمليات الإنقاذ من بعض أطراف النزاع أحياناً أخرى، والتمييز في توزيع المساعدات والاستيلاء عليها والاقتطاع منها والاتجار بها و/أو تحويل وجهتها. كم تمّ توثيق انتهاكات متعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية.

تورطت أطراف النزاع المختلفة في سوريا، في ارتكاب الانتهاكات، خلال وعقب كارثة الزلزال، حيث استغرقت الحكومة السورية أسبوعاً كاملاً للسماح بوصول المساعدات المنقذة للحياة عبر الحدود، وأغلقت تركيا حدودها مع سوريا خلال الـ48 ساعة الأولى بعد وقوع الزلزال؛ كما أعاقت الحكومة السورية وكذلك "الجيش الوطني السوري/المُعارض"، وصول المساعدات عبر خطوط النزاع إلى المجتمعات المتضررة، بينما منعت "هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة سابقاً" وصول المساعدات الآتية عبر خطوط التماس والتي حاولت الأمم المتحدة تسهيل وصولها إلى شمال غرب سوريا.

في ذات الوقت، كشفت الاستجابة البطيئة للزلزال عن عيوب آلية إيصال المساعدات عبر الحدود التي فوضها "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" في سوريا، وأبرزت الحاجة الماسة إلى بدائل، حيث اعترفت الأمم المتحدة بعد نحو أسبوع من الزلزال بـ"الفشل" في إيصال المساعدات الكافية إلى سوريا.

هذا و تنقسم خريطة السيطرة العسكرية والإدارية في المحافظات السورية الأكثر تأثراً بالزلزال إلى ما يلي:

- غرب البلاد: تقع كامل محافظات اللاذقية وحماه تحت سيطرة الحكومة السورية المركزية وقواتها.
- شمال البلاد: تتوزع السيطرة في محافظة حلب على عدّة قطاعات:
  - تسيطر فصائل "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا عسكرياً على شمال وشمال غرب محافظة حلب، متضمنةً منطقة عفرين وجرابلس والباب وإعزاز، فيما تتسلم مناحيها الإدارية، "الحكومة السورية المؤقتة".
  - تسيطر الحكومة السورية وقواتها على الجزء الجنوبي من المحافظة، مع وجود سيطرة لسلطات الإدارة الذاتية الكردية في مناطق مخيمات الشهباء.
- شمال غرب البلاد/إدلب: تقع معظم محافظة إدلب تحت سيطرة "هيئة تحرير الشام" عسكرياً، فيما تدار من قبل "حكومة الإنقاذ" التابعة للهيئة.

وبحسب أحدث إحصاءات "البنك الدولي"، المدرجة في تقرير نشر في 15 آذار/مارس 2023، "يعيش 6.6 مليون سوري، أي ما يقرب من 31 في المائة من سكان البلاد، في مواقع حيث وصلت شدة الزلزال إلى المستوى السادس (اهتزاز قوي) أو أعلى (..)، أمّا المحافظتان الأكثر تضرراً، من حيث الكثافة السكانية والشدة، هما إدلب وحلب.

في إدلب، يعيش 2.2 مليون فرد في مناطق متأثرة بشدة زلزال تصنف على أنها قوية و 571 ألف شخص في مناطق متأثرة بشدة قوية جداً/بالغة. الأرقام المقابلة في حلب هي 3.5 مليون (شدة قوية) و 200.000 (شدة قوية جداً/

بالغة). بالتركيز على مناطق شدة قوية جداً/ حادة، فإن المديريات الأكثر تضرراً هي عفرين (محافظة حلب) وحارم وإدلب (محافظة إدلب)."[1]

تفاوتت إحصائيات وفيات الزلزال في شمال سوريا، حيث أحصى "الدفاع المدني السوري" 2247 وفاة، و"فريق منسقو استجابة سوريا" 3467 وفاة، ووزارة الصحة في "الحكومة السورية المؤقتة" 4525 وفاة. فيما أعلنت الحكومة السورية على لسان وزير الصحّة بتاريخ 14 شباط/فبراير 2023، أنّ عدد ضحايا الزلزال وصل إلى 1414 وفاة و2357 إصابة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وذلك في حصيلة غير نهائية.[2]

فيما يتعلق بالخسائر المادية، وثق "البنك الدولي"، في التقرير المذكور سابقاً، نسب الدمار التي أصابت القطاع السكني في المناطق المتضررة؛ مسجلاً الدمار الجزئي أو الكلي الذي حلّ ب 49,778 وحدة سكنية في مناطق سيطرة الحكومة السورية، و 23,579 وحدة في مناطق سيطرة فصائل المعارضة، لتكون خسائر إدلب 17,302 وحدة وحلب 64,724 وحدة، مشيراً إلى أن مدن جنديرس وإعزاز وحارم كانت الأكثر تضرراً في هذا القطاع.[3]

لغايات التوثيق، يأخذ هذا التقرير مقاربة مرتكزة على شهادات الضحايا المباشرين وغير المباشرين لكل من الزلزال والانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة خلال عمليات الاستجابة وبعدها في القطاعات الثلاثة المذكورة أعلاه، تدعمها إفادات مجموعة متنوعة من المصادر، من ضمنها متطوعون مدنيون من فرق إنقاذ وعمال إغاثة، وعسكريون من فصائل المعارضة التي سيطرت على عمليات الاستجابة بشكل شبه كلي في مناطق سيطرتها.

يركز التقرير بشكلٍ خاص على شمال غرب سوريا، لخصوصية سياق المنطقة الديموغرافي والعسكري والإداري. للمنطقة تركيبة سكانية مختلطة، لاسيما في منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية (سابقاً)، ومن ضمنها مدينة جنديرس، التي لا تزال تحاول الحفاظ على مجتمعاتها المحلية على الرغم من موجات التشريد القسري الهائلة التي شهدتها عقب عملية "غصن الزيتون" التركية عام 2018، فيما شكّلت ملجأً لعددٍ كبير من النازحين داخلياً الذين نزحوا من مناطق سورية مختلفة بفعل العمليات العسكرية أيضاً، وبالأخص من مناطق ريف دمشق.

عسكرياً، تمارس تركيا السيطرة الفعلية على المنطقة كقوة احتلال من خلال وكلائها من فصائل "الجيش الوطني السوري" المدعومين منها، تاركةً الشؤون الإدارية "للحكومة السورية المؤقتة" ومجالسها المحلية شكلياً. أثرت سيطرة تركيا العسكرية في المنطقة على ديناميكيات الاستجابة للزلزل وأعاقتها بشكلٍ بالغ، حيث أنها سلمت إدارة ملف الاستجابة لفصائل "الجيش الوطني السوري" المنخرطة بانتهاكات موثقة لا تحصى خلال السنوات الماضية، فيما أفاد عدد من مصادر هذا التقرير أن المجالس المحلية في المنطقة كانت معطلة وغير قادرة على الاستجابة لعدم تحليها بالاستقلالية وتبعيتها لمؤسسات حكومية تركية، منها إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد).

---

[1] World Bank. *Syria Earthquake 2023: Rapid Damage and Needs Assessment (English).* Washington, D.C.: World Bank.
(البنك الدولي، "تقرير التقييم السريع لألضرار واالحتياجات الناتجة عن الزلزال في سوريا لعام 2023 "،واشنطن) Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099093003162314369/P1721710e2b4a60b40a5940f0793f8a0d24

[2] وزير الصحة: 1414 وفاة و2357 إصابة حصيلة ضحايا الزلزال حتى الآن. الوكالة السورية الرسمية للأنباء. 14 شباط/فبراير 2023. (آخر زيارة للرابط: 16 أيار/مايو 2023). https://www.sana.sy/?p=1840593

[3] مرجع سابق، البنك الدولي، "تقرير التقييم السريع".

هذا وقد وثق تحقيق لموقع "سوريا على طول"، نشر في 18 آذار/مارس 2023، أن المجالس المحلية في هذه المنطقة ترتبط إدارياً وبشكل فعلي، بولايات غازي عنتاب، هاتاي، وكلّس التركية، وليس بـ"الحكومة السورية المؤقتة". كشف التحقيق أيضاً أن إدارة "آفاد" تفرض على الراغبين في تقديم المساعدات لمخيمات ريف حلب الشمالي التنسيق معها. ناقلاً عن مصادر، لم يسمها، تحدثت عن "**وجود إدارة من آفاد، تضم شخصين أو ثلاثة أتراك، لا يستطيع أي شخص السكن في المخيم أو الخروج منه دون موافقتهم**". التحقيق كشف أيضا أن "آفاد"، التي "**لا يمكن العمل في مناطق النفوذ التركي شمال سوريا من دون موافقتها، كانت غائبة عن المشهد في أول 20 يوم من الزلزال**"، و أن "**هذا الغياب تسبب في ضعف التنسيق بين المنظمات المحلية العاملة على الأرض بالمنطقة، باعتبار "آفاد" هي من توجه الفرق للعمل**".

وكان من اللافت إطلاق الجنود الأتراك الرصاص الحي في الهواء لتفريق وطرد مجموعة من المدنيين الذي توجهوا إلى قاعدة "تل سلور"، إحدى القواعد التركية في محيط جنديرس بريف عفرين، طلباً لتقديم الآليات الموجودة فيها للمساعدة في عمليات الإنقاذ، وذلك بحسب شهادات مباشرة تمّ الحصول عليها لغرض هذا التقرير.

ترى المنظمات الشريكة ضرورة **إجراء تحقيق مستقل وشفاف حول أسباب تأخر أو منع وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال سوريا وشمال غربها بالأخص**، سواء من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، أو نتيجة عمليات المنع التي تمّت من قبل أطراف النزاع، مثل الحكومة السورية وفصائل الجيش الوطني السوري/المعارض وتنظيم "هيئة تحرير الشام"، واتخاذ تدابير وإجراءات فعالة لمساءلة المسؤولين، أفراداً وكيانات، وضمان منع تكرار ما حدث.
كما تطالب المنظمات الشريكة **بإيجاد آلية مراقبة فعّالة تضمن عدم التمييز والتحيّز** أثناء توزيع المساعدات الإنسانية في سوريا، وتمنع السيطرة على أجزاء منها من قبل أطراف النزاع، ووقف عمليات التسييس في توزيع المساعدات الإنسانية وضمان حصول جميع السوريين/ات عليها بشكل متساوٍ.

وأخيراً، ترى المنظمات الشريكة بضرورة **إيلاء اهتمام خاص بحقوق السكن والأرض والملكيات** في المناطق التي شهدت الزلزال المدمّر، وضمان أن لا تساهم المنح والمساعدات الإنسانية، التي سوف تتعهد بها الدول خلال مؤتمر بروكسل 2023، في إحداث أي تغييرات ديمغرافية إضافية أو تثبيت عمليات التغيير الديمغرافية القائمة.

2. مقدمة:

كشف الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا وسوريا، فجر يوم 6 شباط/فبراير 2023، عن طبقات متعددة من المعاناة التي يتكبدها السكان في سوريا بشكل عام، وشمال غربها بشكل خاص، سواءً سكان المنطقة الأصليين أو النازحين/ات إليها من مناطق سوريّة أخرى.

حيث فاقم الزلزال الذي يعدّ الأقوى في المنطقة منذ عقود، معاناة المدنيين في بلد أنهكه النزاع المستمر منذ أكثر من 12 عاماً، ويوجد فيه أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم (6.8 مليون شخص)، في وقتٍ يُعتبر فيه عدد السوريين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة هو الأعلى منذ بداية النزاع.

ففي الساعات الأولى بعد الزلزال بدأت آثار سنوات من النزاع وعدم الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وخرق مبادئ العمل الإنساني، تتجسد بشكل أوضح في أفعال أطراف النزاع وسلطات الأمر الواقع وحتى عدد من الجهات الإنسانية والمنظمات التي استجابت للكارثة بشكل انتقائي، وأحياناً تمييزي، وذلك بحسب الإفادات المباشرة التي تمّ جمعها من قبل الشركاء الأربعة لغرض إعداد هذا التقرير.

لقد دفع الزلزال المدمّر المجتمعات المحلّية في سوريا إلى مواجهة الآثار الحادة للنزاع دفعةً واحدة، وخاصةً تلك التي تؤثر مباشرة على حياتهم اليومية؛ سواء المتعلقة بقضية فتح المعابر الحدودية وإغلاق بعضها الآخر، أو بملف العقوبات الأحادية المفروضة على سوريا،[4] أو بما يخص ملف تسييس المساعدات الإنسانية و/أو تقييد وصولها أو الاستيلاء على أجزاء منها أو تحويل وجهتها،[5] أو التدخلات الخارجية في الملف السوري واختلاف مناطق النفوذ والسيطرة أو الاحتلال الأجنبي أو المناكفات والعداوات ما بين القوى العسكرية المسيطرة على الأرض، أو حتى التجاذبات السياسية داخل أروقة الأمم المتحدة نفسها وما بين الحكومات والوكالات.

لعبت جميع تلك العوامل مجتمعةً دوراً في حرمان المتضررين/ات في سوريا، وخاصة في شمال غربها، من استجابة سريّعة وفعالة، كانت لتُسهم في إنقاذ عشرات الأرواح، إلاّ أنّ ما حدث كان العكس، فقد شهدت المنطقة ضعف استجابة فادح، وعرقلة علنية لوصول المساعدات وتمييزاً غير مسبوقٍ ضد بعض المجتمعات المحلّية.

بادئ ذي بدء، كشفت الاستجابة البطيئة للزلزال عيوب آلية إيصال المساعدات عبر الحدود التي فوضها "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" في سوريا، وأبرزت الحاجة الماسة إلى بدائل،[6] وذلك في ظل الاعتماد على معبر وحيد، وهو معبر باب الهوى، وإغلاق معابر أساسية أخرى، مثل معبر اليعربية/تل كوجر في شمال شرقي سوريا، وباب السلامة في شمالها.[7] فلقد استغرقت الحكومة السورية أسبوعًا كاملاً للموافقة على فتح معبرّين إضافيّين بشكل مؤقت للسماح بوصول المساعدات المنقذة للحياة عبر الحدود،[8] وأغلقت تركيا معبر "باب الهوى" خلال الـ48 ساعة الأولى بعد وقوع الزلزال، كما أعاقت الحكومة وكذلك الجيش الوطني السوري/المُعارض، وصول المساعدات عبر خطوط النزاع إلى المجتمعات المتضررة، بينما رفضت "هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة سابقاً" في شمال غرب سوريا وصول المساعدات الآتية عبر خطوط التماس والتي حاولت الأمم المتحدة تسهيل وصولها.

---

[4] كانت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" قد دعت في مساهمة إلى المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية على حقوق الإنسان إلى اعتماد توصية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن بإنشاء آلية مستقلة ومحايدة لتقييم آثار التدابير القسرية الأحادية، وسلوك الحكومة السورية حيالها بشكل شفاف وموضوعي. 12 كانون الأول/ديسمبر 2022. (آخر زيارة للرابط 2 نيسان/أبريل 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%87%d9%85%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%b1%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b5%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d9%86/

[5] بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2022، أرسلت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بلاغاً إلى سبعة مقررين خاصّين في الأمم المتحدة حول استخدام المساعدات الإنسانية في بناء تجمّعات غير قانونية تكرّس التغيير الديموغرافي في عفرين، وطالبت الهيئات الأممية المعنية بإصدار بيان أو رأي عام يتناول موضوع المشاريع الاستيطانية بشكل عام مع الأخذ في الاعتبار أنها جزء من سياسة ممنهجة وواسعة النطاق. (آخر زيارة للرابط: 2 نيسان/أبريل 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a8%d9%84%d8%a7%d8%ba-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%b3%d8%a8%d8%b9%d8%a9-%d9%85%d9%82%d8%b1%d8%b1%d9%8a%d9%86-%d8%ae%d8%a7%d8%b5%d9%91%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84/

[6] شمال غرب سوريا: تأخر المساعدات يخنق الناجين من الزلزال. هيومن رايتس وتش. 15 شباط/فبراير 2023. (آخر زيارة للرابط: 2 نيسان/أبريل 2023). https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/15/northwest-syria-aid-delays-deadly-quake-survivors

[7] يعتمد ملايين الأشخاص في شمال شرق وشمال غرب سوريا، وكثير منهم من النازحين داخلياً، على تدفق الغذاء والدواء والمساعدات الأخرى الضرورية عبر الحدود. في عام 2020، استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" لإجبار "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" على إغلاق ثلاثة من المعابر الحدودية الأربع المُصرح لها باتجاه شمال سوريا، ما أدى إلى قطع المساعدات الأممية عبر الحدود عن الشمال الشرقي بالكامل، وزاد من صعوبة توزيع المساعدات في الشمال الغربي. حالياً، يعتمد شمال سوريا بالكامل حصرياً على معبر "باب الهوى" الحدودي مع تركيا، كونه الوحيد المتبقي إلى شمال غرب البلاد لتلقي جميع المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية التي تقدمها الأمم المتحدة للمدنيين. في 12 يوليو/تموز 2022، بعد أن استخدمت روسيا الفيتو ضد تمديد 12 شهراً لتوصيل المساعدات الضرورية من المعبر الأخير، وقرر مجلس الأمن التجديد لستة أشهر بدلاً من ذلك، وحدد تصويتاً آخراً في منتصف الشتاء، مما عقد تحضيرات وكالات المعونة الأممية. بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات عالية قياسية في شمال سوريا. تستمر أسعار المواد الغذائية في الارتفاع بشكل حاد، ولا تزال الخدمات الأساسية محدودة جداً، وهناك نحو ثلاثة ملايين نازح داخلي. من بينهم 1.8 مليون شخص يعيشون في مخيمات أو مستوطنات غير رسمية.

[8] ينتهي التصريح الممنوح من قبل مجلس الأمن لمعبر باب الهوى في شهر تموز/يوليو 2023. وعقب زلزال شباط/فبراير 2023، وافقت الحكومة السورية على فتح معبرين آخرين هما (معبر باب السلامة ومعبر الراعي) مع تركيا، ثم منحت ثلاثة أشهر إضافية في 15 أيار/مايو 2023. عندما أعلن مندوب سوريا في الأمم المتحدة "بسام الصباغ" في تغريدة على تويتر الموافقة لذلك. رابط التغريدة: https://twitter.com/AmbSYUN/status/1657395569420115968

من جهة أخرى، عملت فصائل "الجيش الوطني السوري" التي تدعمها تركيا في المناطق التي تحتلها في شمال سوريا على حصر توزيع المساعدات الإنسانية في المناطق ومراكز الإيواء الخاضعة لسيطرتها، عبر توجيه الشحنات التي تمر عبر نقاط التفتيش الخاصة بها، والاقتطاع منها وتحويل وجهتها.

إنّ تأخر وصول المساعدات من خارج سوريا، وتأخُر أو إعاقة وصولها من مناطق الحكومة السورية أو مناطق الإدارة الذاتية، يشير إلى أن التركيز كان ينصبّ على تسجيل النقاط السياسية بدلًا من ضمان الإغاثة السريعة للناجين/ات.[9] فضلاً عن الاستجابة البطيئة للأمم المتحدة في كل أنحاء شمال غرب سوريا.[10]

ورغم عدم اقتصار أضرار الزلزال على منطقة سوريّة بعينها، إلا أنّ الإحصائيات الأخيرة لأعداد الضحايا والمباني المتضررة، كشفت عن تضرر المناطق الخاضعة للسيطرة التركية المباشرة بشكل أكبر مقارنة مع مناطق أخرى، وشهدت ضعف استجابة غير مسبوق بسبب خضوع معظم هياكل الحكم المحلية للسلطات التركية التي عجزت عن التحرك بشكل مناسب.[11] ونشرت منظمة العفو الدولية بياناً صحفياً[12] بتاريخ 6 آذار/مارس 2023، طالبت فيه الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا التوقف عن عرقلة وتحويل المساعدات الإنسانية الهادفة إلى تخفيف معاناة عشرات الآلاف من المدنيين في حلب التي مزقها النزاع، وذلك بعد مرور شهر على الدمار الذي ألحقته الزلازل بالمحافظة.

وكانت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" قد دعت في آخر تقرير لها تناول قضية العقوبات إلى إيجاد إرادة دولية حقيقية لتقييم تأثير العقوبات بشكل دوري منتظم ودقيق، وذلك للحد من تأثيرها على حقوق الإنسان في سوريا، وقالت بأنّه قد لا تسبب العقوبات على سوريا منع وصول المساعدات الإنسانية بشكل مباشر، ولكنها فعلياً تقيد المؤسسات الدولية والإغاثية وشركات الأموال والمصارف والشحن وغيرها، لأن الأخيرة قد تتحاشى العمل على أي شأن يخص سوريا خوفاً من أي خطأ غير مقصود يعرضها للمساءلة، وهو ما يعرف بالامتثال المفرط للعقوبات، والذي يعني المبالغة من قبل المؤسسات بتطبيق العقوبات المفروضة عبر وقف التعامل نهائياً مع الجهة المعاقَبة حتى في الجوانب التي لا تنص عليها العقوبات وذلك في محاولة لتجنب المخاطر المحتملة.[13]

---

[9] في أعقاب زلزال 6 شباط في سوريا، نظام مساعدات متهالك يقع عليه اللوم. المركز السوري للعدالة وللمسائلة. 10 شباط/فبراير 2023. (آخر زيارة للرابط: 2 نيسان/أبريل 2023). https://ar.syriaaccountability.org/fy-aaqb-zlzl-6-shbt-fy-swry-nzm-msaadt-maatwb-hw-lkhtyy/

[10] قال المتحدث باسم الأمم المتحدة أنّ عملية وصول المساعدات ما بين مناطق الحكومة السورية والمعارضة السورية المسلّحة تعطلت بسبب "مشكلات تتعلق بالموافقات"، وذلك في تصريح لوكالة رويترز بتاريخ 12 شباط/فبراير 2023. وهو ما وثقته "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقرير خاص حول عمليات تقييد ومنع مساعدات خلال كارثة الزلزال.

[11] للمزيد من التفاصيل عن دور المجالس المحلية في منطقة عفرين وارتباطها المباشر بتركيا، انظر:
خير الله الحلو، "عفرين بعد السيطرة التركية: تحوّلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، برنامج مسارات الشرق الأوسط، 2019.
https://medirections.com/index.php/2019-05-07-15-50-27/wartime/2019-07-10-21-55-52-3#:~:text=%D8%AA%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%91%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9,%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%5B53%5D.

[12] "سوريا: منع المساعدات الحيوية لمواجهة الزلزال أو تحويل وجهتها في ذروة الحاجة الماسة إليها في حلب". منظمة العفو الدولية. 6 آذار/مارس 2023. (آخر زيارة للرابط: 24 آذار/مارس 2023). https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2023/03/syria-vital-earthquake-aid-blocked-or-diverted-in-aleppos-desperate-hour-of-need/

[13] سوريا: العقوبات غير الموجّهة تنتهك مبادئ العدالة وحقوق الإنسان. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 3 أيار/مايو 2023. (آخر زيارة للرابط: 16 أيار/مايو 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-

صورة رقم (1) – خارطة تُظهر مناطق السيطرة المختلفة في شمال غرب سوريا والمعابر المحلية والدولية خلال فترة حدوث الزلزال.

%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%ac%d9%91%d9%87%d8%a9-
/%d8%aa%d9%86%d8%aa%d9%87%d9%83-%d9%85%d8%a8%d8%a7

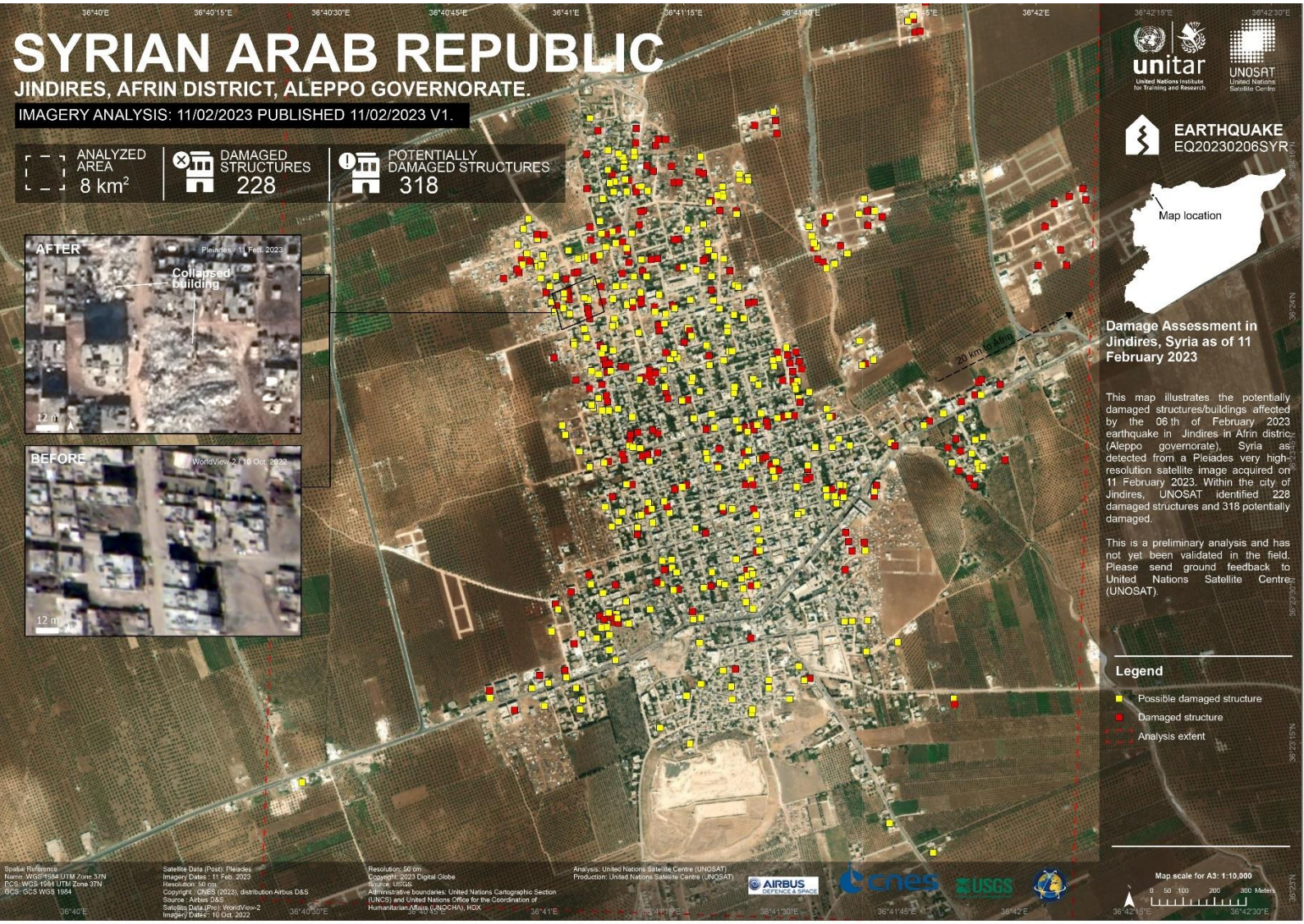

صورة رقم (2) – صور أقمار اصطناعية تُظهر الأماكن المتضررة (المربعات الحمراء) في مدينة جنديرس بريف عفرين. بينما تشير المربعات الصفراء إلى مناطق محتملة التضرر. المصدر: الأمم المتحدة.

3. المنهجية:

يستند هذا التقرير إلى (44) مقابلة أجريت من قبل أربعة منظمات شريكة، بشكل فيزيائي وعبر الإنترنت، خلال الفترة التي تلت وقوع الزلزال. هذه المنظمات هي "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" و منظمة "بيل – الأمواج المدنية" و "رابطة تآزر للضحايا" و "جمعية ليلون للضحايا".

ضمّت قائمة شهود العيان والمصادر ناجون/ات ومتضررين/ات وعائلات ضحايا، بالإضافة إلى عمال إغاثة وموظفي منظمات إنسانية، وعمال من فرق إستجابة وإنقاذ ونشطاء إعلاميون، وكذلك أفراد وقيادات من داخل الجيش الوطني السوري/المعارض.

إلى ذلك، تمّ مراجعة عشرات التقارير ذات الصلة، الصادرة عن منظمات دولية ومحلية، والمصادر المفتوحة التي كتبت وأوردت أدلة بصرية حول آثار الزلزال المدمر في سوريا، خاصةً في المناطق شمال غربها؛ حيث تمّ التحقق من المعلومات الواردة فيها واستخدام العديد منها.

كما اعتمد الشركاء على صور الأقمار الاصطناعية للمناطق المتأثرة بالزلزال للتحقق من الأضرار المادية التي لحقت بها وتوثيقها، وصور حيّة حصرية تم تزويد الشركاء بهاء من قبل باحثيهم الميدانيين وعدد من المصادر التي تمّ التحدث إليها.

من الجدير بالذكر، أن المنظمات الشريكة عمدت إلى استخدام أسماء مستعارة للعديد من الشهود والمصادر، تجنباً للمخاطر الأمنية التي قد تطالهم بسبب المعلومات الحساسة الواردة في إفاداتهم.

4. رأي قانوني:

4.1. من منظور التشريعات السورية:

وفق الأدلّة التي تمّ جمعها لغرض هذا التقرير وإفادات شهود ومصادر، فإن الحكومة السورية قامت بارتكاب مجموعة من الانتهاكات، منها التحكّم بوجهات قوافل المساعدات، وعرقلة وصول مساعدات أخرى إلى المتضررين/ات في الوقت المناسب (شمال غرب سوريا على سبيل المثال) وتسييس عملية الاستجابة في أحيان أخرى، مع عدم قدرتها على تأمين بدائل حقيقية لهم، وهذا يتناقض مع الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب الدستور السوري النافذ (دستور 2012)، حيث نصت المادة 22 منه بأن الدولة تكفل كل مواطن وأسرته في **حالات الطوارئ** والمرض والعجز واليتم والشيخوخة، وكذلك نص المادة 24 الذي أكد على أن الدولة تكفل بالتضامن مع المجتمع الأعباء الناجمة عن **الكوارث الطبيعية**.

في المقابل، منحت سلطات الأمر الواقع لنفسها صلاحية إدارة بعض مناطق في شمال غرب سوريا، فهي مسؤولة إذاً عن تقديم الخدمات وإدارة المرافق العامة فيها، سواء في الظروف الطبيعية أو في حالات الكوارث، كما هو الحال في الزلزال الذي ضرب المنطقة وخلف الكثير من الأضرار البشرية والمادية. وليس لسلطات الأمر الواقع أن تدعي إن هذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومة السورية فقط بحجة أن الدستور يخاطب الحكومة (الدولة) السورية، إذ إنه ما دامت هذه السلطات والمتمثلة بشكل أساسي بـ"الجيش الوطني السوري" والمجالس المحلية تحملت أعباء الادارة عوضاً عن الدولة، فهي تتحمل كذلك كافة المسؤوليات والمهام التي ترتبها هذه الادارة.

إنّ القدرة على تلبية كافة الاحتياجات بالشكل المطلوب قد يكون مستحيلاً على تلك السلطات، وهذه الاستجابة قد تعجز عنها دول لديها إمكانيات هائلة لا يمكن حتى مقارنتها بالإمكانيات المتواضعة لسلطات الأمر الواقع موضوع هذه الورقة، كالدولة التركية التي نالت نصيبها من هذه الكارثة أيضاً، وهذا أمر مفهوم، لكن أن يتم التمييز بين ضحايا هذه الكارثة، على أساس عرقي أو عقائدي، أو أي أساس آخر، وهذا ما توصل إليه هذا التقرير، حيث كانت الأولوية في عمليات الانقاذ وكذلك في توزيع المساعدات هي لضحايا الزلزال من عوائل وأقارب مقاتلي

الجيش الوطني السوري، فهذا ما لا يمكن قبوله ويكون مخالفاً لمبدأ عدم التمييز بين المواطنين المنصوص عليه في العديد من العهود والمواثيق الدولية ــ وفق ما سيتم تفصيله في الفقرة اللاحقة ــ وكذلك في الدستور السوري النافذ، والذي أكد بأن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (المادة 33).

إنّ قيام عناصر "الجيش الوطني السوري/المعارض" بمنع أصحاب بعض الآليات على سبيل المثال من إنقاذ حياة بعض العالقين تحت الأنقاض، وإرغامهم على التوجه إلى أماكن أخرى لإنقاذ أقارب لهم، على الرغم من ضرورة الاستمرار في إنقاذ ضحايا أحياء كانت تُسمع أصواتهم، والتسبب بالتالي بوفاة هؤلاء العالقين تحت الانقاض، حسب أقوال الشهود، يشكّل جرم القتل قصداً وفقاً لقانون العقوبات السوري، حيث ليس بالضرورة أن يقوم الفاعل بفعل إيجابي لارتكاب جريمته، فمن الممكن أن تقع الجريمة برد فعل سلبي (الامتناع عن الفعل)، ولا سيما من قبل الأشخاص المكلفين بأداء واجب معين، كواجب إنقاذ حياة ضحايا الزلزال والذي يقع في هذه الحالة على عواتق عناصر الجيش الوطني كونها تولت إدارة المنطقة كما أسلفنا.

والمشرّع السوري عاقب مرتكب الجريمة بغض النظر عن طبيعة سلوكه (إيجابي أو سلبي)، حيث يعتبر الفاعل مسؤولاً عن النتيجة الجرمية مادامت العلاقة السببية موجودة بين فعل الجاني أو عدم فعله (امتناعه عن الفعل) وبين النتيجة الجرمية، حيث نصّت المادة 188 من قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949 على أنه "تعدّ الجريمة مقصودة وإن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل أو **عدم الفعل** قصد الفاعل إذا كان قد توقع حصولها فقبل بالمخاطرة".

وفي حالات أخرى، وكونه قد ثبت من خلال هذا التقرير قيام عناصر "الجيش الوطني السوري" بالاستيلاء على قسم من المواد الاغاثية، وعلى أنقاض بعض المنازل المدمرة بفعل الزلزال وإعادة بيع تلك المواد والأنقاض، حسبما أكده بعض الشهود، فإن فعل هؤلاء الأشخاص يشكّل جرم السرقة، وهو جرم جنائي الوصف كونه أرتكب في حالة الكوارث، حيث نصت المادة 627 من قانون العقوبات السوري بأنه "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من ارتكب سرقة في حالة العصيان أو الاضطرابات أو الحرب أو غرق سفينة أو أية **نائبة أخرى....**".

والقيام بنصب مخيمات عشوائية على أراضي وعقارات بعض المواطنين وبدون موافقة مالكيها، كما ورد على لسان بعض الشهود، يخالف الدستور السوري الذي نص في مادته الخامسة عشر على إن الملكية الخاصة مصانة، ولا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض يعادل القيمة الحقيقية للملكية، ويخالف أيضاً نص المادة 771 من القانون المدني السوري، التي أكدت على عدم جواز حرمان أحد من ملكه، إلا في الأحوال التي يقررها القانون على أن يكون ذلك مقابل تعويض عادل، ويخالف أيضا نص المادة 768 من القانون ذاته، والتي أكدت على أن لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه.

علاوة على ما ذكر، فإن قانون العقوبات السوري اعتبر إن الاستيلاء على عقار الغير بدون سند رسمي يشكل جريمة غصب العقار، حيث نصت المادة 723 بأن كل من لا يحمل سنداً رسمياً بالملكية أو بالتصرف واستولى على عقار أو على قسم من عقار بيد غيره، عوقب بالحبس حتى ستة أشهر، وتكون العقوبة من شهرين إلى سنة إذا رافق الجرم تهديد أو جبر (عنف) على الأشخاص أو الأشياء، ومن ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا ارتكبه جماعة من شخصين على الأقل مسلحين، وواقع الحال يشير إلى أن الحالة الأخيرة هي الأرجح عند وقوع الجرم المذكور.

4.2. من منظور القانون الدولي:

4.2.1. واجبات الدولة/الحكومة:

تتحمل الدولة السورية (الحكومة السورية) المسؤولية الأساسية في تلبية الاحتياجات الأساسية لكافة السكان داخل حدودها. هذه المسؤولية القانونية لا تسقط بسبب خضوع أجزاء من البلاد لسيطرة مجموعات مسلحة من غير الدولة، كما هو الحال في مناطق شمال سوريا عموماً. هذا الواجب القانوني يمثّل ركناً من أركان سيادة الدولة وتأكيدها على النحو المنصوص عليه في المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة. كما يكرّس القانون الدولي الإنساني[14] والقانون الدولي لحقوق الإنسان[15] هذا الواجب وقد أكدته العديد من قرارات الأمم المتحدة ويتجلى في الممارسة المنتظمة للدول. وفي مثال للتأكيد على هذا الواجب، أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها على الحق في الغذاء أنه "**تحصل انتهاكات للعهد عندما تقصر الدولة عن أن تلبي، على أقل تقدير، الحد الأساسي الأدنى المطلوب ليكون الفرد متحرراً من الجوع [..] يجب أن تثبت الدولة أنها بذلت قصارى الجهد من أجل استخدام كل الموارد الموجودة تحت تصرفها في سبيل الوفاء، على سبيل الأولية، بهذه الالتزامات الدنيا.**"[16] لذلك، حين لا تتمكن الدولة من الاستجابة لحاجات السكان لأي سبب ومن ذلك خروج بعض الأراضي عن سيطرتها، فهي مطالبة بالتعاون دولياً لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة المحتاجين.[17]

من هذا المنطلق، فإن امتناع الدولة السورية عن تزويد المناطق المنكوبة الخارجة عن سيطرتها بالحاجات الأساسية اللازمة لبقاء السكان أو عرقلتها يعتبر انتهاكاً لواجباتها القانونية الأساسية المذكورة أعلاه، عدا عن كونه عرقلةً للوصول الإنساني في مخالفة للقانون الدولي الإنساني. كما أن عدم السماح بالمرور الإنساني عبر الحدود من خلال جهات دولية إنسانية وغير منحازة من خلال رفض السماح لاستخدام المعابر الحدودية لهذه الغاية قد يرقى ليكون رفضاً تعسفياً لهذه المساعدات الإنسانية الحاسمة وهو أمر محظور في القانون الدولي.[18]

4.2.2. واجبات المجموعات المسلحة من غير الدولة:

على الجانب الآخر، يتعين على المجموعات المسلحة من غير الدول تلبية الحاجات الأساسية للسكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها ولا يجوز التذرع بأن هذا الواجب يقع على عاتق الدولة صاحبة السيادة القانونية كي تتقاعس أو تمتنع تلك المجموعات عن القيام بأقصى ما يمكن للاستجابة لتلك الحاجات.

إن واجب المجموعات المسلحة بمعاملة السكان المدنيين معاملة إنسانية في كل الأوقات والظروف وفقاً للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف يفرض عليها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتلبية احتياجاتهم الإنسانية خاصة عندما تكون تلك الحاجات حاسمة لبقاء السكان، كما هو الحال في المناطق التي تأثرت بالزلزال. وكي تفي

---

[14] القاعدة ٥٥ من قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي.

[15] الدولة هي المخاطب الرئيسي بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي تتمحور بمجملها حول تلبية احتياجات السكان وحماية وإنفاذ حقوقهم وذلك وارد في كافة صكوك حقوق الإنسان ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها.

[16] The Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 12: The Right to Adequate Food (Art. 11), 12 May 1999, E/C.12/1999/5, para. 17.

[17] The Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 3: The Nature of States Parties' Obligations (Art. 2.1), 14 December 1990, E/1991/23, para. 13-14.

[18] Oxford Guidance on the Law Relating to Humanitarian Relief Operations in Situations of Armed Conflict, Commissioned by UNOCHA, October 2016, paras. 43-54 (Available at: https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Oxford%20Guidance%20pdf.pdf).

المجموعات المسلحة بتلك الالتزامات الواجبة بموجب القانون الدولي، عليها إما أن تقوم هي بتوفير الموارد اللازمة للاستجابة لتلك الحاجات، أو أن تقبل وتيسر وصول المساعدات الإنسانية غير المنحازة وضمان وصولها للمحتاجين دون أي تمييز مجحف.

على المجموعات المسلحة عندما تقرر بخصوص قبول المساعدات والسماح بوصولها أن تعطي الأولوية لتقييم كونها إنسانية – أي مخصصة للاستجابة لحاجات السكان والتخفيف من معاناتهم وحماية حياتهم – وأن تكون غير منحازة – أي أن وصولها على أساس إنساني دون أي تمييز إلا على أساس مستوى الحاجة وإلحاحها. لا ينصّ القانون الدولي الإنساني على وجوب أن تكون الجهات التي تعرض المساعدة محايدة، طالما أن إيصال المساعدات بحد ذاتها يتم وفق شروط الإنسانية وعدم التحيز،[19] وبحيث لا تساهم هذه المساعدات في ميزة عسكرية محتومة للخصم. الحياد في العمل الإنساني هو مبدأ عملياتي يتعلق بعمل المنظمات الإنسانية كي تحافظ على استمرارية وصولها للسكان المتأثرين بالنزاع والكوارث الطبيعية.[20]

إن رفض المجموعات المسلحة للمساعدات الإنسانية المرسلة من أطراف أخرى بحجة كونها مسيسة لا يعتبر مبرراً قانونياً لحرمان السكان المهددة حياتهم من تلك المساعدات وقد يرقى ليكون رفضاً تعسفياً للوصول الإنساني.

4.2.3. واجبات تركيا كقوة احتلال:

فيما يتعلق بتركيا كقوة احتلال، يقع عليها واجب تزويد السكان المدنيين تحت سيطرتها بكافة الإمدادات والخدمات الضرورية لبقائهم.[21] لا يوفر القانون الدولي الإنساني لقوة الاحتلال أي هامش لتبرير فشلها في إنفاذ هذا الواجب، فهي إن كانت تواجه محدودية في الموارد أو أوضاعاً استثنائية كحالة الزلزال، وغير قادرة على تزويد المناطق المحتلة بتلك الحاجات الأساسية، **يجب** عليها تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون أي تمييز.[22] علاوة على ذلك، فإن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية أو تقديمها على أساس تمييزي، على سبيل المثال من خلال إعطاء الأولوية للأشخاص على أساس جنسيتهم أو إثنيتهم بدلاً من الحاجة الإنسانية، يعد انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي الإنساني وقد يشكل جريمة حرب.[23]

4.3. واجب تيسير الوصول الإنساني دون تمييز مجحف:

من الملفت للنظر أن رفض المجموعات المسلحة للمساعدات المرسلة من أطراف أخرى جاء على أساس التفسير المغلوط لمبادئ الإنسانية وعدم التحيز والتمسك بحجة عدم الحياد، بينما في الوقت ذاته خالفت تلك المجموعات المبادئ ذاتها وأهم عنصر فيها عدم التمييز المجحف.

---

[19] J.S. Pictet, The Geneva Conventions of 12 August 1949: Commentary, International Committee of the Red Cross, 2016, para. 798.

[20] Denise PLATTNER, "ICRC Neutrality and Neutrality in Humanitarian Assistance", International Review of the Red Cross (1996), No. 311, (Available at: https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/article/other/57jn2z.htm).

[21] المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٦٩ من البروتوكول الإضافي الأول.

[22] المادة ٧٠(١) من البرتوكول الإضافي الأول.

[23] ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، المادة 8.2.b.xxv

يحظر القانون الدولي التمييز المجحف على أي أساس في الوصول للمساعدات الإنسانية، وعلى المجموعات المسلحة أن تراعي في سياساتها وممارساتها المتعلقة بالعمل الإنساني الأثر المحتمل على **كافة** الأشخاص المتأثرين بها.[24] إن واجب قبول وتيسير الوصول الإنساني من قبل المجموعات المسلحة ليس مجرد تنفيذ مجتزأ لعملية دخول المساعدات للمناطق المتأثرة، ولكنه عملية متكاملة يجب الالتزام بكافة ضوابطها وأهمها أن تصل المساعدات لمن يحتاجونها فعلاً.

إن أية ممارسات مثل تحويل أو مصادرة أو فرض ضرائب أو سرقة/نهب المساعدات الإنسانية يعتبر انتهاكاً لواجب تيسير الوصول الإنساني وفشلاً في إنفاذ واجب تأمين حاجات السكان المدنيين. إن التمييز ضد مكونات معينة في المجتمعات المتأثرة وإعطاء الأولوية في الوصول الإنساني لفئات محددة على أسس إثنية يعتبر انتهاكاً خطيراً لأحكام القانون الدولي وقد يشكّل أحد أشكال استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح حرب. إن ممارسات التمييز على أسس إثنية كما يتناولها التقرير تذكّرنا بما وُصف في رواندا بأنه محاولة إبادة جماعية جديدة في أعقاب الإبادة الجماعية ضد قبائل التوتسي. فقد حرم الجيش الوطني الرواندي اللاجئين من قبائل الهوتو من المساعدات الإنسانية بحجة أنهم مؤيدين للحكومة السابقة المسؤولة عن الإبادة الجماعية، مما أدى إلى وفاة العديد منهم بسبب المجاعة.[25]

وتتحمل المجموعات المسلحة المسيطرة على المنطقة مسؤولية ضمان أن يكون الوصول للمساعدات الإنسانية غير تمييزي من خلال فرض ترتيبات وتدابير رقابية تكون كفيلة بمراقبة عمل الفاعلين الإنسانيين حتى لا ينحرف عن مبدأي الإنسانية وعدم التحيز. يجب ألا يُفهم من هذا أن تتولى تلك المجموعات عمليات توزيع المساعدات المقدمة من منظمات إنسانية، ولكن يجب على تلك المجموعات أن تكون سياساتها واستراتيجياتها في الأساس قائمة على تفعيل عمل الفاعلين المحليين غير المنحازين كي يتولوا مهام الرقابة على عمل المنظمات الإنسانية ويضمنوا عدم التمييز خلال قيامها بمهامها. إلا أن المشكلة الأساسية تتجلى في أن يكون التمييز مكوناً أصيلاً في سياسات تلك المجموعات وتفرضه أو تستخدم بعض الجهات الفاعلة تحت مسميات إنسانية لممارسته.

من الضروري التأكيد على أنه بموجب ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية – المادة السابعة، تشمل الإبادة (Extermination) "تعمّد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان" وتشكّل جريمة ضد الإنسانية متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم، وقد ترقى تلك الممارسات لتكون إبادة جماعية (Genocide) إذا كا ن القصد إهلاك مجموعة سكانية وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية وفقاً للمادة السادسة من ميثاق روما.

[24] J.S. Pictet, The Geneva Conventions of 12 August 1949: Commentary, International Committee of the Red Cross, 2016, para. 573.
[25] D. M. Johnson, The Root Causes of the Congo Wars: Some Historical Perspectives, African Studies Review, 46(1) 2003, 79-99.

صورة رقم (3) – صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر عمليات إنقاذ العالقين تحت الأنقاض في مدينة جنديرس/عفرين خلال زلزال شباط/فبراير 2023.

5. مناطق سيطرة "الجيش الوطني السوري":

في هذه الفقرة، يوثق التقرير أنماطاً عديدة من الانتهاكات التي رافقت وتلت عمليات الاستجابة للزلزال في مناطق سيطرة فصائل "الجيش الوطني السوري/المعارض"، خصوصاً في منطقة عفرين، أو قطاع "غصن الزيتون" كما سميت بعد احتلالها من قبل تركيا في آذار/مارس 2018، بالتركيز على مدينة جنديرس.

وقد نالت مدينة جنديرس، ثاني أكبر مدن منطقة عفرين الكُردية في ريف حلب الشمالي، النصيب الأكبر من الأضرار البشرية والمادية، جراء كارثة زلزال، إذ تشير الإحصاءات في المدينة وريفها، إلى وفاة 1100 شخص، بينهم مئات النازحين من مناطق سوريّة أخرى، وتهدم 489 مبنى بشكل كامل، وتضرر 2529 مبنى بشكل جزئي، بحسب المجلس المحلي في جنديرس، التابع ل"لحكومة السورية المؤقتة".

في ذات الوقت، وبحسب شهود ومصادر هذا التقرير، كانت مدينة جنديرس وريفها بشكل خاص، من أكثر المناطق السورية التي شهدت انتهاكات خلال عمليات الاستجابة الطارئة للزلزال، جراء الفوضى التي رافقت العملية، وبسبب تدخل فصائل "الجيش الوطني" في عمليات الإنقاذ، وفي عمل المنظمات الإنسانية وتوزيع

المساعدات وتحويلها والاستفادة منها على حساب المتضررين الفعليين من الزلزال، وذلك استمراراً لسلسلة انتهاكاتها وجرائمها التي وثقتها المنظمات الحقوقية المحلية والسورية والدولية، منذ سيطرة الجيش التركي وفصائل المعارضة المسلحة على منطقة عفرين.

كما تسلط الفقرة الضوء على وضع الاستجابة في بلدة صوران، التابعة لإعزاز، شمال محافظة الحلب، والتي شهدت انتهاكات مماثلة لتلك التي ارتكبت في عفرين، خصوصاً من حيث سيطرة فصائل "الجيش الوطني السوري" على عمليات الإنقاذ ولاحقاً ممارسات تمييزية في توزيع المساعدات.

5.1. الاستجابة في جنديرس، عفرين:

5.1.1. منع دخول المساعدات المُنقذة للحياة:

تدعم إفادات ناجين/ات ومتضررين/ات ونشطاء/ت مدنيين، توثيقات مفادها أن منع وصول المساعدات في الوقت المناسب سبب خسائر بشرية إضافية؛ فعلى سبيل المثال، أدى نقص الوقود لتشغيل الآليات اللازمة لعمليات الإنقاذ، والتي كانت قليلة أساساً، إلى ارتفاع أعداد الضحايا، نتيجةً لمحدودية عمليات الإنقاذ. عمليات المنع هذه كبلت جهود الاستجابة في مختلف المناطق السورية المنكوبة، ومنها مناطق الحكومة السورية، غير أن أثرها الأكبر تجلى في مدينة جنديرس وغيرها من مناطق شمال غربي سوريا.

"أحمد عزالدين" (اسم مستعار)، لناجٍ من مدينة جنديرس، قال في إفادته التي وصف فيها مشاهداته حول عمليات الإنقاذ بما يلي:[26]

> **"الكثير من المدنيين جاؤوا بآلياتهم من إدلب وإعزاز والباب لإنقاذ أقاربهم، لكن العديد من تلك الآليات ما لبثت أن توقفت بعد نفاذ وقودها. أحد أقربائي صيدلاني، كانت زوجته تصرخ ونسمع صوتها من تحت الأنقاض، لكنها توفت لبطء عمليات الإنقاذ وتأخُرها؛ كما بُترت قدم حفيد خالِ لي، نتيجة بقائه لفترة طويلة تحت الأنقاض. كنا نسمع كثيراً أنين العالقين تحت الأنقاض، لكن كنا بدون قوة أو قدرة على الاستجابة."**

ووثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقريرها الصادر بتاريخ 21 شباط/فبراير 2023، أن "التعقيدات والمناكفات السياسية في سوريا، فاقمت معاناة المنكوبين جراء الزلزال، ومنعت عنهم مواد كانت ستُساهم في حماية المتضررين/ات، وأنّه لولا الاستهتار من جانب أطراف النزاع، والمنع المتعمّد لوصول المساعدات، لكان بالإمكان إنقاذ مئات الأرواح البريئة العالقة تحت الأنقاض".

وكانت منظمة العفو الدولية قد قالت في السادس من آذار/مارس 2023 عبر بيان: "إن الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة وظفت الاعتبارات السياسية واستغلت بؤس الناس لتعزيز أجنداتها الخاصة، وأن عرقلة المساعدات الحيوية لدوافع سياسية أدى إلى تداعيات مأساوية، خاصة بالنسبة لفرق البحث والإنقاذ التي تحتاج إلى الوقود لتشغيل الآلات".

[26] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 13 شباط/فبراير 2023.

5.1.2. عرقلة عمليات الإنقاذ وتمييز ضد المجتمعات المحلية:

رافق تدخل فصائل "الجيش الوطني السوري/المعارض"، المسيطرة على منطقة شمال غربي سوريا، في عمليات البحث والإنقاذ، حدوث تمييز بين المتضررين/ات والعالقين تحت الأنقاض؛ سواء بحق السكان الأصليين في المناطق ذات الأغلبية الكردية كمدينة جنديرس، أو النازحين الذين لم تكن لهم صلات مباشرة مع أعضاء المجموعات المسلّحة.

أحد المتطوعين في فريق استجابة محلّي (اختار اسم محمد حسين/كاسم مستعار)، ينحدر من قرية خالطان/خالطه (ريف جنديرس)، تحدّث في إفادة حصرية عن ممارسات تمييزية شهدها خلال عمله على مساعدة العالقين تحت الأنقاض. أدلى الشاهد بما يلي:[27]

> **"لم أتضرر شخصياً من الزلزال، لذلك خرجت مع مجموعة من الشباب لإنقاذ العالقين تحت الأنقاض، وحسب ما شاهدت في الساعات الأولى، لم يكن هناك إلا أربع جرافات تعمل في جنديرس، وكانت هناك عشرات المنازل المهدمة وربما المئات. وقد شهدت عملية إنقاذ بواسطة جرافة تعمل لإخراج مدني من تحت الأنقاض، سُمِعَ صوته وتم التأكد من أنه حي، لكن مجموعة عسكرية من جيش الشرقية جاءت وطلبت من السائق ترك المكان والتوجه معهم لإخراج أقاربهم من تحت الأنقاض، فأخبرهم السائق أن هذا الرجل حي، وأن عليه الاستمرار في العمل حتى إخراجه. عندها هاجمت المجموعة السائق، فاضطر لترك جرافته والهرب منهم، فكانت عملية عرقلة لإنقاذ شخص حي، ولا أعلم إن كان عربياً أم كردياً، في مقابل إخراج عائلة لمقاتلين من جيش الشرقية."**

وتتقاطع الإفادة السابقة مع شهادة متطوع آخر من سكان "حي الصناعة" بمدينة جنديرس، انخرط هو الآخر في جهود الإنقاذ مع مجموعة تطوعية، حيث أكّد الشاهد بأنّه رأى عناصر من الفصائل المسلّحة تحاول إجبار منقذين من الدفاع المدني على التوجه إلى المنازل التي انهارت فوق عائلات لهم أفراد ضمن هذه الفصائل، دون الاكتراث بحياة باقي السكان.

أما "يوسف الأحمد" (اسم مستعار)، وأحد شهود العيان على عمليات الاستجابة في بجنديرس، فقال في إفادته[28] ما يلي:

> **"حتى من كان يملك الآليات الخاصة به، وحاول المساعدة، لم يكن حرّ التصرف بها؛ أحد أقربائي يملك جرافة، ومنذ اللحظات الأولى للزلزال أخرج آليته للمساعدة، لكن عناصر الفصائل صادروا الجرافة، وقالوا له بشكل مباشر: سنخرج عائلاتنا أولاً."**

وروى "الأحمد" ما حدث مع أحد أقاربه من عائلة "كيبار" الذي كسرت قدماه وفقد ستة أفراد من عائلته، بينهم زوجته وابنته ووالدته، في الزلزال، قائلاً:

> **"الأبنية التي كانت تسكنها عائلات كردية لم يقتربوا منها، وهذا ما حدث مع محمد وعائلته، حيث لم يخرجهم أحد بل أخرجناهم بمجهودنا الشخصي."**

---

[27] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال آخر أسبوع من شهر شباط/فبراير 2023.
[28] تمّ إجراء المقابلة من قبل منظمة "بيل – الأمواج المدنية" في بداية شهر آذار/مارس 2023.

وكان سكان قرى عدة بريف عفرين قد ساهموا بمساعدات عينية وشكّلوا لجان تطوعية للمشاركة في جهود الإنقاذ عقب الزلزال.

وبحسب "جوان أحمد" (اسم مستعار)، لمزارع من قرية كوكان التابعة لناحية موباتا/معبطلي، في منطقة عفرين، فإن لجان تطوعية تشكلت بمبادرة من سكان قرى كوكان فوقاني وتحتاني وميركان وداركير وأومو، وأخرى من ناحية موباتا/ معبطلي. أضاف جوان أن 11 متطوعاً من قريته وحدها شاركوا في هذه اللجان التي هبّت لنجدة متضرري الزلزال، والتي منعتها إحدى الفصائل المسلّحة من دخول المدينة، حيث قال حول مشاهداته ما يلي:

> **"وصلت اللجان التطوعية إلى جنديرس صباح الـ9 من شهر شباط/فبراير 2023، وكان بحوزة المتطوعين من قريتنا فقط؛ سيارات بيك آب عدد 2، كومبريسة هواء كبيرة عدد 2، كومبريسة كهرباء عدد 3، عدة وأدوات أخرى مختلفة لرفع الأنقاض. لكن حاجزاً لفصيل الحمزات على مدخل جنديرس منع دخولهم إلى البلدة، وسمح لهم فقط بالدخول سيراً على الأقدام دون السيارات والعدّة والأدوات التي معهم".**

وأضاف "جوان" في إفادته ما يلي:

> **"بعد إصرار اللجان التطوعية على الدخول والمساهمة في عمليات الإنقاذ، قام عناصر فصيل الحمزات بطردهم واحتجاز سياراتهم والعدة والكومبريسات، بعدها اضطر مالكو السيارات والمعدات لدفع فدية قدرها 400 ليرة تركية، عن كل واحدٍ منهم، لقاء استرجاع سياراتهم والعدة، دون القدرة على المرور وتقديم المساعدة."**

بشكلٍ مشابه وصل "أسعد إبراهيم" (اسم مستعار)، متطوع من قرية قرزيحيل/كرزيحيل (كورزيليه باللغة الكردية)، مع 25 متطوعاً آخر من قريتي باسوطة وعين دارة إلى جنديرس مع مساعدات عينية، إلا أنّهم اصطدموا برغبة المجلس المحلي في السيطرة على المساعدات والتحكم بها، حيث قال في إفادته حول ذلك ما يلي:[29]

> **"وصلنا في 9 شباط ما بين الساعة الـ 9 و10 صباحاً، حيث كانت المساعدات محملة بعشرات السيارات، أردنا توزيع المساعدات على الأهالي بأنفسنا إلا أن المجلس المحلي في جنديرس طلب تسليم المساعدات لهم، لكننا فضلنا تسليمها إلى مختار قرية كفرصفرة التي لجأ جزء كبير من منكوبي الزلزال إليها ليشرف المختار على توزيعها لاحقاً، ولم يكن هناك خيار آخر أفضل، وبعد تسليم المساعدات وإفراغ السيارات توجهنا كمجموعة الى البلدة للمساهمة في عمليات الإنقاذ يدوياً، هناك رفض عناصر من الفصائل مساعدتنا، ولا نعلم إن كانوا من الحمزات أو العمشات، بحجة أننا لا نمتلك الخبرة والأدوات اللازمة لرفع الأنقاض وطلبوا منا إما المغادرة أو التوجه الى مباني تم فيها البحث عن ناجين ونبش ركامها سابقاً".**

وختم الشاهد إفادته بالقول:

> **"ما لاحظناه أن حياة الناس لم تكن أولوية بالنسبة للفصائل. ذلك أن حجم الدمار كان كبيراً وأي جهد صغير، ربما كان سيساعد العالقين تحت الأنقاض".**

[29] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "جمعية ليلون للضحايا" بتاريخ 3 آذار/مارس 2023.

5.1.3. تمييز في توزيع المساعدات:

عقب انتهاء عمليات الإنقاذ وبدء دخول المساعدات إلى شمال غربي سوريا، تصاعدت شكاوى المتضررين/ات من ممارسات قوى الأمر الواقع، والتمييز في توزيع المساعدات والفوضى التي رافقتها تدريجياً.

تناولت حالة الفوضى والتمميز وأكّدتها تقارير وسائل إعلام سورية وعربية ودولية. تتقاطع إفادات المصادر التي جمعتها كل من درج والعربي الجديد، حيث تكررت الإشارة إلى تمييز خلال توزيع المساعدات مارسته فصائل من "الجيش الوطني"، في مدينة جنديرس على وجه الخصوص، ضد ضحايا الزلزال من الكرد؛ حيث أفاد بعضهم أنهم لم يحصلوا على أي مساعدات أو أنهم تلقوا دعماً يظل قليلاً بالمقارنة مع غيرهم من الضحايا في المنطقة، فيما أجبر غيرهم على شراء خيام، توزع مجاناً كجزء من برامج الإغاثة. فيما تطرق تلفزيون سوريا إلى حالة الفوضى والعشوائية التي عمت آليات توزيع المساعدات، فاتحة الباب للاستغلال؛ حيث اشترط على المتضررين الإقامة في الخيم الاستجابة حديثة الإنشاء ليتأهلوا لاستلام مساعدات، ما دفع بكثير من الأفراد بالقدوم من منازلهم أو مخيماتهم غير المتضررة للإقامة في مخيمات المتضررين للحصول على المساعدات.

وفي تقريرنا المشترك هذا، تؤكد إفاداتً متقاطعة، سواء أكانت لنشطاء/ات مدنيين أو لمتضررين/ات من الزلزال، عن ممارسات تمييزية في عمليات توزيع المساعدات، وعلى وجه الخصوص بين المتضررين من الكرد، وأقرانهم من نازحين أومن عوائل مقاتلي الفصائل المسيطرة على مدينة جنديرس وريفها.

" حسين علي" (اسم مستعار) لناجٍ من حي صلاح الدين بمدينة جنديرس، قال في إفادته في هذا السياق ما يلي:[30]

> **"كنت نائماً مع عائلتي المؤلفة من 7 أشخاص، بمنزلي في الطابق الثالث، لذا لم يسعفنا الوقت للنزول إلى الأسفل، أنا أصبت بكسر في يدي وبعض الجروح الخفيفة، وزوجتي تعرضت لإصابة بالغة، حيث كسر حوضها ويدها وقدميها، وتعرض أطفالي البقية إلى إصابات متوسطة وخفيفة، ومنزلنا تدمر بشكل كامل. الوضع سيء للغاية، زوجتي الآن تتلقى العلاج في عفرين في منزل أحد أقاربنا، وأنا في جنديرس أبحث عن خيمة من أجل أن أسكن فيها أنا وعائلتي. لم توزع المساعدات بشكل عادل، والمنظمات التي أتت إلى جنديرس أكثر من مرة لتوزيع المساعدات، منعتها الفصائل، حيث يقع حينا تحت سيطرة "جيش الشرقية"، وكانوا يقومون بتوجيهها إلى المخيمات حيث تقطن عوائل تلك الفصائل وأقاربهم."**

"آدم العلي" (اسم مستعار)، لمتضرر آخر، من حي الصناعة بجنديرس، قال في جزء من إفادته[31] حول عمليات التمييز ما يلي:

> **"يقع حينا تحت سيطرة فصيل "جيش الشرقية"، وقد تعرضنا إلى تمييز لكوننا أكراد من قبل الفصائل المسلحة، حيث تم منع توزيع المساعدات في حينا من قبل عدة منظمات وجمعيات، كانت بعضها تقوم بتوزيع "الخبز و المياه"، أو وجبات غداء جاهزة، وبعد أن وزعت لنا لمدة يومين، تم منعها في اليوم الثالث، من قبل أحد قادة جيش الشرقية، حيث قال "هؤلاء أكراد ولا يستحقون تلقي الدعم"، وقاموا بطلب إرسال المساعدات إلى المخيمات العشوائية التي تم بناؤها بعد الزلزال بشكل مباشر."**

[30] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "رابطة تآزر للضحايا" بتاريخ 6 آذار/مارس 2023.
[31] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "رابطة تآزر للضحايا" بتاريخ 5 آذار/مارس 2023.

"منال طاهر" (اسم مستعار) لمتضررة، كانت تقيم في خيمة مع جيرانها أمام منزلها المتضرر، أثناء إجراء اللقاء معها، تقول أيضا في إفادتها حول التمييز الذي تعرضت لها، ما يلي:[32]

> **"ليس لدي معيل منذ أكثر من عام، بعد اعتقال زوجي بتهمة الانتماء لحزب العمال. تضرر بيتي خلال الزلزال، فزرتُ عدة منظمات لكنها رفضت مساعدتي، بحجة أن البيت فقط متضرر ولم يسقط، ولا يوجد لي أحد متوفي تحت الأنقاض، وحتى الآن لم استلم أي سلة غذائية أو معونة مالية، بينما أشاهد بعيني السلل الغذائية والمنح المالية تتوزع على خيم أهالي الشرقية، حيث وزعت عليهم منظمة (غ) مبلغ 150 دولاراً أميركياً، ومن يرشدهم للمنازل/الخيم هو المجلس المحلي لجنديرس".**

"أم حميد"، أرملة قتل زوجها على يد الفصائل قبل أعوام، وتقيم مع أرامل مثلها فقدن عائلاتهن جراء الزلزال في بيت مشترك بقرية غرب جنديرس، قالت هي الأخرى في إفادتها حول عدم حصول بعض السكان المحليين على المساعدات ما يلي:[33]

> **"أنا من سكان حي الصناعة بجنديرس، وقد زار حينا عدة منظمات لا أتذكر اسمائها، لكن كثيرين من مناطق أخرى، من غير المتضررين، كانوا يأتون للحي ويسجّلون أسمائهم لدى المنظمات من أجل الحصول على المساعدات، بينما لم يتمكن أحد من سكان الحي الكرد من الاستفادة من إغاثتهم".**

وأضافت "أم حميد":

> **"الجهة الوحيدة التي أفادتنا هي فريق تطوعي يعتمد على مساعدات أهالي عفرين من خارج سوريا، و رغم أن منظمة أخرى سجلت اسمي واسماء جيراني من المتضررين، إلا أننا لم نتلقَ أية مساعدة منهم حتى الآن".**

"أبو قازقلي" وهو لقب مدني متضرر من حي التلل بمدينة جنديرس، خسر محله، مصدر رزقه، جراء الزلزال. قال بأنّ العشرات من غير المتضررين الذين قدموا من خارج جنديرس أخذوا مساعدات لم يكونوا بحاجة إليها مقارنة مع السكان المتضررين، حيث قال في إفادته[34] ما يلي:

> **"رغم أن الكثير من المساعدات وزعت في مدينة جنديرس، لكن من استفاد منها هم أناس من خارج المدينة وليسوا من سكانها، واقتصر الدعم الذي قدم للكرد المتضررين على المبادرات المحلية القادمة من الأهالي في الخارج، لأهاليهم وأصدقائهم في جنديرس، ولا زلتُ حتى الآن بلا خيمة وأتشارك مع 3 عائلات من جيراني نفس الخيمة".**

[32] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال آخر أسبوع من شهر شباط/فبراير 2023.
[33] تم إجراء اللقاء من قبل منظمة "بيل الأمواج المدنية" عبر الانترنت بتاريخ 21 شباط/فبراير 2023.
[34] تم إجراء اللقاء من قبل منظمة "بيل الأمواج المدنية" عبر الانترنت بتاريخ 23 شباط/فبراير 2023.

5.1.4. الاستيلاء على المساعدات وتحويلها:

لم يتوقف تدخل فصائل "الجيش الوطني" في عمليات توزيع المساعدات فحسب، بل تعداه إلى الاستيلاء على جزء منها، وتحويل أجزاء أخرى إلى عوائل مقاتليها بعد إنشاء مخيمات لهذا الغرض.

نجمة إسماعيل (اسم مستعار) وهي مدنية من قرية آنقلة التابعة لناحية شيخ الحديد بمنطقة عفرين، قالت في مشاهدتها[35] حول إجبار إحدى المجموعات المسلّحة بعض المنظمات على نقل المساعدات إلى مخيمات معينة، ما يلي:

> **"بتاريخ 10 شباط 2023، قام فصيل العمشات بإخبار أهالي ناحية شيخ الحديد عبر المخاتير للمجيء إلى قرية هيكجة لاستلام المعونات، لكن قبل أن تدخل السيارات المحملة بتلك المواد إلى القرية، أوقفها حاجز فصيل العمشات، وأجبروها على توزيع المعونات عند مخيمات "قطر" القريبة من القرية، حيث تم ذلك في الساعة الثامنة مساءً، لكنهم قاموا بتوزيعها على النازحين العرب فقط".**

تقاطعت المواد البصرية التي جمعها وتحقق منها خبير التحقق الرقمي لدى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مع المعلومات الواردة في الشهادة السابقة. كان من بين تلك المواد فيديو نشرته القوة المشتركة ما بين فرقة السلطان سليمان شاه والحمزة/الحمزات، أظهر آليات الفصائل والعناصر التابعة لهم خلال عمليات بناء المخيم المذكور في قرية هيكجه/Hêkiçê.

صورة رقم (4) – صورة مأخوذة من الفيديو السابق، تُظهر عناصر مسلّحة يتبعون للقوة المشتركة أثناء عملية بناء المخيم.

[35] تم إجراء المقابلة من قبل "جمعية ليلون للضحايا" عبر الانترنت بتاريخ 1 آذار/مارس 2023.

صورة رقم (5) – صورة مأخوذة للمخيم القطري الذي تمّ بناؤه في شيخ الحديد. المصدر: المكتب الإعلامي لناحية شيخ الحديد.

صورة رقم (6) – ربط صورة الأقمار الاصطناعية بالصورة الحيّة السابقة.

زينب طه (اسم مستعار)، لمتضررة من جنديرس تقيم في قرية "هيكجة"، قالت في إفادتها حول محاولة إحدى المجموعات المسلحة استثمار الكارثة للترويج لاسمها إعلامياً، ما يلي:[36]

> **"في 20 شباط/فبراير 2023، سمعت من مكبرات الصوت في جامع القرية عسكرياً من العمشات، وهو يطلب عدة مرات التوجه إلى أحد المخيمات (نقطة إيواء) تقع خارج القرية لاستلام المعونات، وقد توجهت مع أهالي القرية وأطفالنا إلى تلك النقطة التي تبعد عن القرية مسافة بعيدة، هناك قام فصيل العمشات بتوزيع (دجاجة) لكل عائلة، إلا أنّهم بعد أن قاموا بتسليمنا الإغاثة (فروج)، قاموا بتصوير الأولاد وفي أيديهم الفروج ليؤكدوا أنّهم سلموها لمستحقيها، وبعد الانتهاء من التصوير، قاموا باسترجاعها ثانية، وعاد الأهالي إلى منازلهم خالي الأيدي".**

وختمت "زينب" شهادتها بالقول:

> **"قال عناصر فصيل العمشات لنا أن عليكم الإقامة في المخيمات حتى تحصلوا على المساعدات الإغاثية".**

"أيلول إسماعيل" (اسم مستعار) لناشطة مدنية، شاركت بجهود توزيع المساعدات المرسلة من جانب متبرعين من أهالي عفرين من الخارج، قالت في إفادتها ما يلي:[37]

> **"في 16 شباط 2023، تلقيت أموالاً من أصدقائي في أوروبا لتوزيعها على المتضررين وضحايا الزلزال في قرية كاخور التابعة لناحية معبطلي/موباتا المتضررة، وعند مدخل القرية تفاجأت بعناصر فصيل السلطان سليمان شاه يمنعوننا من دخول القرية وحاولوا اعتقالي وسلب الأموال التي بحوزتي، لكنّ زملاء من المكوّن العربي تدخلوا وتجنبوا المشكلة، لكننا لم نتمكن من توزيع تلك الأموال على أهالي القرية".**

وذكرت الناشطة أنها شاهدت من بعيد، مقر فصيل "لواء الشمال"، الواقع في شارع البريد بمدينة عفرين، يحتوي على كميات كبيرة من الخيام والمعونات التي كان من المفترض أن يتم توزيعها على المحتاجين.

تقاطعت الشهادة السابقة مع مواد من مصادر مفتوحة، تؤكد تواجد مقر تابع لفصيل "لواء الشمال" في مدينة عفرين، بالقرب من ملعب عفرين. حيث قام خبير التحقق الرقمي بربط صور مأخوذة من مقطع فيديو مع صور الأقمار الاصطناعية.

[36] تم إجراء المقابلة من قبل "جمعية ليلون للضحايا" بشكل فيزيائي عبر باحثهم الميداني بتاريخ 21 شباط/فبراير 2023.
[37] تم إجراء المقابلة من قبل "جمعية ليلون للضحايا" عبر الانترنت بتاريخ 1 آذار/مارس 2023.

صورة رقم (7) – صورة مأخوذة من مقطع الفيديو السابق يُظهر عناصر عسكرية داخل مقر "لواء الشمال" في عفرين المدينة.

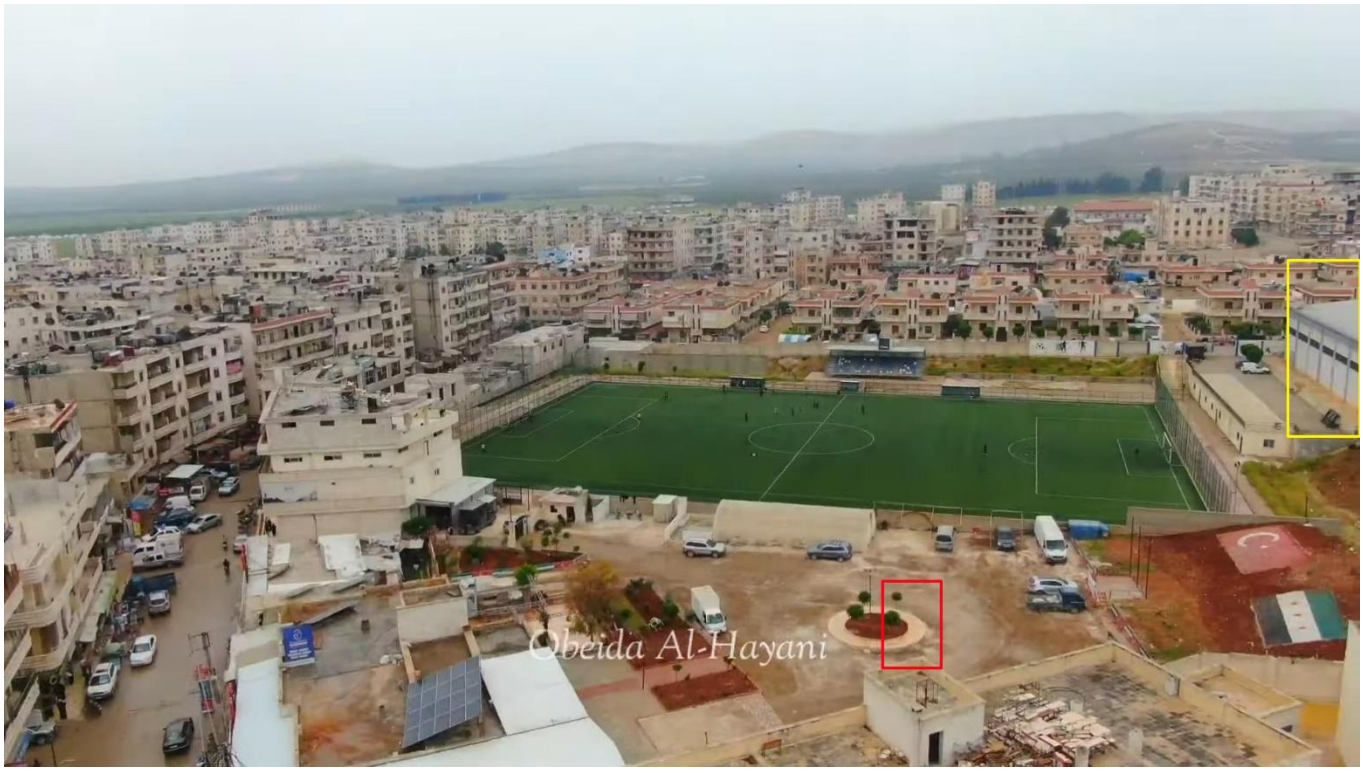

صورة رقم (8) – صورة تُظهر المقر العسكري. المصدر: عبيدة الحياني.

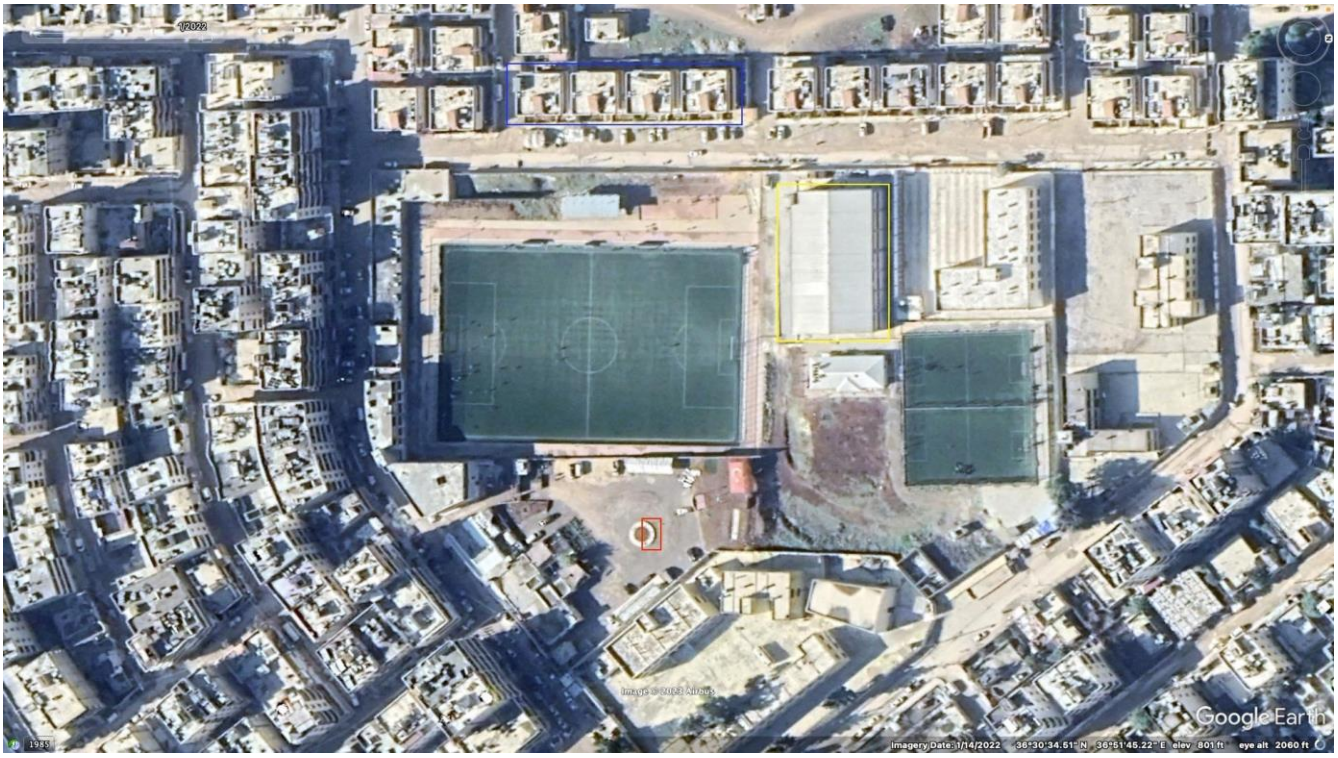

صورة رقم (9) – ربط الصورة الحيّة السابقة مع صورة أقمار اصطناعية.

"رحمة عبدالرحمن" (اسم مستعار)، لعاملة في إحدى المنظمات الإغاثية بعفرين، قالت في إفادتها حول إقدام إحدى المجموعات المسلحة على إقامة مخيمات لعوائل مسلحيها من أجل تحويل المساعدات إليها، ما يلي:[38]

> **"من أكثر الفصائل التي تدخلت في عمل المنظمات فصيل العمشات، حيث قام بإنشاء مخيم وجُمع فيه عوائل مقاتليه ومن مناطق أخرى في مدرسة السواقة على طريق عفرين جنديرس، حيث يضم حالياً نحو 200 خيمة، وتضطر المنظمات إلى زيارة المخيم وتوزيع المساعدات، ويبدو أن بعض هذه العوائل لا تقيم إلا خلال النهار بينما تعود إلى منازلها ليلاً".**

تقاطعت الشهادة السابقة مع صور وفيديوهات من المصادر المفتوحة، تُظهر تحويل باحة مدرسة السواقة المذكورة إلى مركز إيواء/مخيم.

[38] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 8 آذار/مارس 2023.

صورة رقم (10) – صورة لمدرسة عفرين لقيادة المركبات. المصدر: المجلس المحلي لعفرين.

صورة رقم (11) – صورة أخرى لمدرسة عفرين لقيادة المركبات. المصدر: المجلس المحلي لعفرين.

صورة رقم (12) – عناصر من فرقة الحمزة وفرقة السلطان سليمان شاه أثناء تنصيب الخيم في مخيم الذي تم بناؤه في مدرسة قيادة المركبات. المصدر: حساب التويتر الخاص بـ"أبو عمشة".

صورة رقم (13) – صورة مأخوذة من مقطع فيديو نشره "أبو عمشة" لمخيم مدرسة قيادة المركبات.

صورة رقم (14) - صورة أخرى مأخوذة من مقطع فيديو نشره "أبو عمشة" لمخيم مدرسة قيادة المركبات تُظهر الأخير مع "فهيم عيسى" قائد فصيل السلطان مراد.

ولا يبدو المشهد مختلفاً بالانتقال إلى ريف جنديرس، من حيث تكرار انتهاكات مشابهة من قبل فصائل تتقاسم السيطرة على القرى، كما قرية "كفر صفرة" التي ينحدر منها الناشط المدني "زنار سليمان" حيث قال في إفادته حول تدخل عناصر من المجموعات المسلحة في توجيه المساعدات، ما يلي:[39]

> **" ما أن تدخل منظمة إلى قريتنا حتى يرافقها اثنين من فصيل لواء سمرقند، المسيطر عليها، وهما (إ. قدور وح. علي)، حيث يقوم هذين الشخصين بتقديم الأسماء للمنظمة لكي يتم توزيع المساعدات عليها، وهما يشرفان على توزيع المساعدات على نحو عشرة قرى محيطة بجنديرس، وكثيراً ما تُنقل المساعدات مباشرة إلى مخيم خارج قريتنا، وهو مخيم كبير أقيم منذ سنوات وغالبية المقيمين فيه من مناطق أخرى، من غير المتضررين."**

5.1.5. اتهامات لمنظمات إنسانية بالتمييز في توزيع المساعدات:

تـ شير شهادات بعض المتضررين/ات والناجين/ات من الزلزال، أيضاً إلى تورط عددٌ من أفراد المنظمات الإنسانية في عمليات تمييز خلال توزيع المساعدات، خاصةً وأن العديد من عمليات التوزيع كانت تتم بتدخل مباشر من جانب المجموعات العسكرية المسيطرة.

الناشطة المدنية "أيلول إسماعيل"، قالت في جزء آخر من إفادتها حول تمييز محتمل مارسته بعض المنظمات الإنسانية في توزيع المساعدات، ما يلي:

[39] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 7 آذار/مارس 2023.

"وزعت منظمة (ت / ش) بعد نحو ستة أيام من الزلزال 12 شباط/فبراير 2023، مبالغ مالية على المتضررين في جنديرس، ولكنها لم توزع على السكان الأصليين وخاصة الكرد، سوى على خمسة عوائل كردية فقط، لكي تغطي على تحيّزها".

آفشين موسى (اسم مستعار)، لمتضررة من مدينة عفرين، قالت في إفادتها[40] ما يلي:

"بتاريخ 21 شباط/فبراير 2023 وزعت منظمة (هـ / أ)، لم نعرف لمن تابعة، المساعدات على مخيم عند مطعم حبئ في حي المحمودية بعفرين، وطردت المتضررين من الكرد، وكانت عائلتي من بينهم، وقالوا لهم: "هذه المساعدات مخصصة للعرب فقط".

وختمت الشاهدة بالقول:

"وزعت المنظمة التي كان أعضاؤها يتكلمون اللغة العربية، في مخيم عند مطعم حبئ في حي المحمودية بعفرين، يوم الخميس 2 آذار/مارس 2023 المساعدات على المتضررين، ودخلوا خيمة جدي وسألوهم: "هل أنتم أكراد؟" عندما أجاب جدي: أننا أكراد، لم يعطوهم شيئاً".

صورة رقم (15) – مطعم حبئ والمخيمات القريبة منه. مصدر الصورة: Planet.

[40] تم إجراء المقابلة من قبل "جمعية ليلون للضحايا" عبر الانترنت بتاريخ 2 آذار/مارس 2023.

وكانت مدينة عفرين قد شهدت أضراراً أقل جراء الزلزال الذي خلف 15 قتيلاً ونحو 60 مصاباً بعد تهدم 4 مباني بالكامل، كما بات 120 مبنى غير صالح للسكن، مع تضرر 1950 مبنى آخر، بحسب إحصاءات مجلس عفرين المحلي التابع للمعارضة السورية الذي تحدث عن تجهيز 45 مركز إيواء و مخيم.

وقال الناشط المدني "زنار سليمان" في جزء آخر من إفادته حول مزاعم التمييز من جانب المنظمات الإنسانية، ما يلي:

> **" كنت شاهداً على حادثة، وقعت بعد نحو أسبوع أو عشرة أيام من الزلزال؛ حيث دخلت منظمة (غ) وقامت بتوزيع مبالغ مالية في بلدية كفر صفرة، فكانوا يقومون بتوزيع بعض المساعدات البسيطة على بعض العائلات ومبالغ مالية على عائلات آخرى، وحتى العائلات الكردية التي تلقت الأموال كانت محسوبة على الفصيل. أما ما حصل عليه السكان الكرد المتضررون في الغالب فكان عن طريق مبادرات فردية من الخارج، وهناك عدة عائلات متضررة تهدمت منازلها، ومنهم رجل و ابنه يقيمان مع عائلتيهما في خيمة أمام منزلهما، ولم تصلهم أية مساعدات رغم أن المساعدات تمر من أمام منزلهما".**

"رحمة عبدالرحمن"، العاملة في إحدى المنظمات الإغاثية بعفرين، قالت في جزء آخر من إفادتها حول تأثير الفصائل على عمل المنظمات وعمليات توزيع المساعدات، ما يلي:

> **"لاحظت أن هناك تفرقة وتمييز في توزيع المساعدات، بحكم عملي داخل المنظمات، وهناك العديد من المنظمات التي تعمل في المنطقة لكن الفصائل تعمل على تضييق عملها، وفي حال عدم تدخل الفصائل فإن المنظمات تقوم بالتوزيع دون تمييز".**

5.1.6. استيلاء الفصائل على ركام المباني:

شكل جديد من الانتهاكات جرى توثيقه بمدينة جنديرس بعد الزلزال، هو أن فصائل من الجيش الوطني السوري، استولت على ركام المباني، ورحلت الأنقاض إلى مواقع مخصصة ليجري البحث والنبش فيها وسرقة كل ما له قيمة، بما فيه قضبان الحديد لبيعها لاحقاً. من الجدير بالذكر، أن عدداً من فصائل المعارضة تتربح من تجارة الحديد، الذي تحصل عليه بشكل غير قانوني من خلال تفكيك هياكل منشآت عامة وخاصة قامت بالاستيلاء عليها.[41]

[41] للمزيد من التفاصيل أنظر:
سوريا: تفكيك وسرقة سكة أثرية في عفرين. "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة". 14 آذار/مارس 2023 (آخر زيارة للرابط: 20 أيار/مايو 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d9%81%d9%83%d9%8a%d9%83-%d9%88%d8%b3%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d8%b3%d9%83%d8%a9-%d8%a3%d8%ab%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b9%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%86/
"تحرير الشام" و"التركستاني" يواصلان سرقة وتفكيك منشآت عامة في إدلب. "سوريون من أجل الحقيق والعدالة". 4 أيار/مايو 2021 (آخر زيارة للرابط: 20 أيار/مايو 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a7%d9%85-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d9%8a%d9%88%d8%a7%d8%b5%d9%84%d8%a7%d9%86-%d8%b3%d8%b1%d9%82/

حول تلك المزاعم قال الناشط المدني "زنار سليمان" في جزء آخر من إفادته ما يلي:

> **"هناك 3 أو 4 مواقع على أطراف جنديرس تقوم فصائل مثل العمشات والسلطان مراد وجيش الشرقية، بنقل الركام إليها ونبشها ومن ثم استخراج الحديد منها تمهيداً لبيعه، أحد المواقع يعود لفصيل العمشات عند مدخل جنديرس حيث تقوم الجرافات والآليات بهدم المنازل المهددة بالسقوط ونقل الركام، وكل المباني التي تسقط يتم الاستفادة من حديدها، بعد نبش الركام. ولا يسمحون لأحد أن يستخرج الحديد من مبناه المهدم".**

الصور التالية (15) و (17) و (18) هي صور حصرية "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تُظهر بعض أماكن تجميع ركام المنازل المهدّمة وعمليات استخراج المواد القيمة منها، بما فيها الحديد.

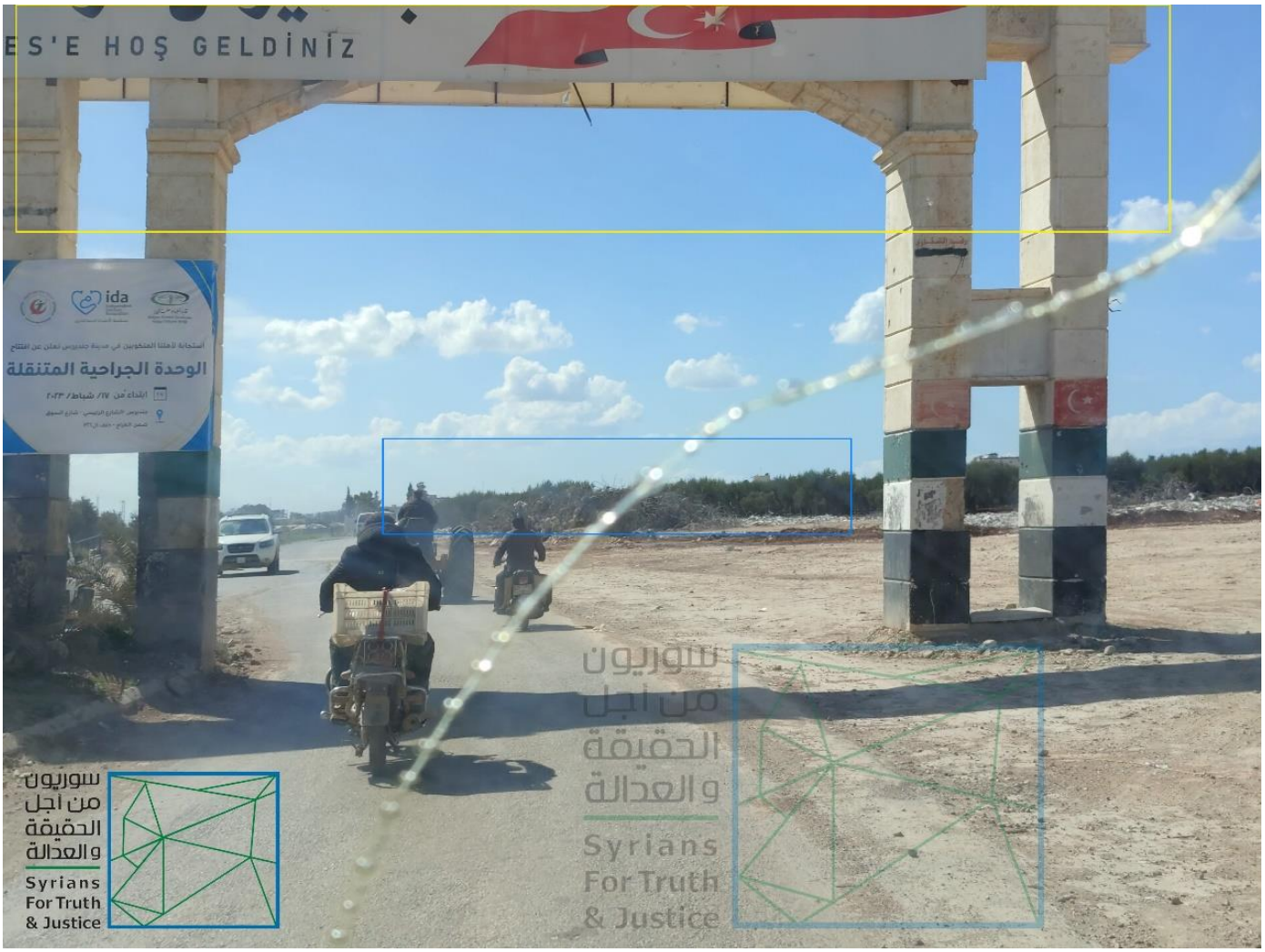

صورة رقم (15).

صورة رقم (16) – ربط صورة أقمار اصطناعية بالصورة الحيّة الأولى.

صورة رقم (17).

صورة رقم (18).

و قالت عاملة الإغاثة "رحمة عبدالرحمن" في جزء آخر من إفادتها حول ذات الممارسة ما يلي:

> **" قامت الفصائل بتقاسم الركام في مدينة جنديرس، ومنعت على المدنيين الاقتراب من ركام الكثير من المباني المهدمة، لكي تقوم بنبشها لاحقاً، بحثاً عن الأموال والمتعلقات الشخصية لسكان تلك المباني. ويُنقل ركا م المباني إلى مواقع تقع شمال غربي جنديرس قريباً من مدخلها الشمالي، وهناك يتم النبش واستخراج الحديد من الركام".**

"أبو عبدالله"، وهو ناج من مدينة جنديرس، نقل في إفادته مشاهدات حول منع مجموعات مسلحة لأصحاب المباني المتضررة من الاقتراب من منازلهم، قائلاً ما يلي:[42]

> **"بتاريخ 13شباط/فبراير 2023 جاءت امرأة مسنة لجمع أغراضٍ من شقة ابنها المدمرة جزئياً، بعد أن مات ابنها وعائلته تحت الأنقاض. ويقع المبنى قرب مطعم "جود الشام" في شارع يتفرع عن شارع "يلنقوز"، لكن مجموعة مسلحة تابعة لفصيل العمشات، طردت المسنّة وتهجمت عليها ومنعتها بعنف من أخذ أغراض ابنها، مما جعلها تبكي وعادت دون أن تتمكن من أخذ شيء. لكن حالما ابتعدت المرأة المسنة عن المكان بدأ عناصر العمشات بالاستيلاء على المنزل والبحث عن الأغراض التي تهمهم".**

[42] تم إجراء اللقاء من قبل "جمعية ليلون للضحايا" عبر الانترنت بتاريخ 2 أذار/مارس 2023.

5.1.7. تجارة الخيم والمساعدات الإغاثية:

من الظواهر التي جرى توثيقها في منطقة جنديرس وريفها بشكل كبير خلال الكارثة، انتشار تجارة الخيم و المواد الإغاثية، بالتزامن مع اضطرار شريحة من متضرري الزلزال، إلى شراء خيم على نفقتهم الخاصة، بعد تعرضهم للتمييز في توزيع المساعدات وعدم قدرتهم الحصول على المساعدات المطلوبة. وهو ما أكّده عدد من المصادر المحلية، منهم الشاهد "أبو عبدالله"، حيث قال في جزء آخر من إفادته، حول انتشار تجارة المساعدات، ما يلي:

> **"أعرف مندوباً يوزّع المساعدات، وهو نازح من عائلة معروفة من ريف حماه،[43] شاهدته على ما أعتقد بتاريخ 16 شباط 2023، وهو يأخذ سيارة محملة بالمساعدات الإغاثية (مواد غذائية) إلى مقر "فيلق الشام" في مدينة جنديرس، كما قام بتوزيع المعونات، وكان أوّل من استلم هو وأهله وأصحابه، بينما أنا وغيري لم نستلم حتى حبة رز. هو محمي من قبل عناصر فيلق الشام، لذلك لا أحد يستطيع مجادلته، وإنّ عرف بأنك مدعومٌ فإنه يسلمك حصتك من المعونات فوراً. كما أنّ له أخٌ يتاجر بالمعونات، حيث يتعاونان معاً في تجارتها".**

"جودي محمد" وهو شاهد عيّان آخر من سكان قرية ميركان التابعة لناحية معبطلي/موباتا بريف عفرين، قال في إفادته عن بيع المساعدات في محلات بقريته، ما يلي:[44]

> **"بتاريخ الاثنين 27 شباط، جاءت منظمة[45] "ش" التي في قريتنا ووزعت لنحو 120 عائلة كاملة من سكانها علبة بسكويت صغيرة فقط، وذهبت ولم تقدم أية مساعدة لمتضرري الزلزال الباقين، وعددهم حوالي 250 عائلة، وفي تاريخ 1 آذار، ذهبت بنفسي إلى إحدى دكاكين القرية وشاهدت المعونات التي توزعها المنظمات، يتم بيعها لتجار الجملة".**

بشكل مشابه، قال "سعيد حمزة" (اسم مستعار) لتاجر عربي من ريف عفرين، في إفادته عن انتشار تجارة الخيم المخصصة لمتضرري الزلزال، ما يلي:[46]

> **"كانت الخيم تباع في البداية بمبلغ يتراوح ما بين 200 إلى 250 دولاراً، وقد اشتريت أنا وبعض أقاربي بهذه المبالغ، هناك حوالي ستة محلات لبيع الخيام في مدينة إعزاز قرب حمام السوق، وفي عفرين هناك محلات تبيع المواد الإغاثية بالقرب من صالة جين وطريق جنديرس."**

بحسب استنتاجات المنظمات الشريكة في هذا التقرير، واستناداً إلى إفادات المصادر المحلّية، يبدو أن مئات الخيم التي كانت من المفترض أن توزع على المتضررين/ات بشكل مجاني من قبل عدد من المنظمات، تمّ بيعها للسكان المحليين بمبالغ طائلة مقارنة مع دخل السكان المحدود في تلك المناطق.

---

[43] تم إخفاء الاسم من قبل المنظمات الشريكة.
[44] تم إجراء المقابلة من قبل "جمعية ليلون للضحايا" عبر الانترنت بتاريخ 27 شباط/فبراير 2023.
[45] تم إخفاء اسم المنظمة من قبل المنظمات الشريكة.
[46] تم إجراء المقابلة من قبل "جمعية ليلون للضحايا" عبر الانترنت بتاريخ 26 شباط/فبراير 2023.

صورة رقم (19) و (20) - الصور التي تمّ إرسالها من المصدر لجمعية ليلون للضحايا.

وتتقاطع الشهادة السابقة مع ما قالته "أم جان" (اسم مستعار) لسيدة من عفرين، لجأت إلى ألمانيا في السنوات الأخيرة، في إفادتها:[47]

> **"نجى أخي وعائلته من الزلزال وتم إخراجهم من تحت الأنقاض بمدينة جنديرس، وفي اليوم الخامس من الزلزال أشترى أخي خيمة من مدينة عفرين بمبلغ 250 دولاراً امريكياً، كنت قد أرسلت له ثمنها من ألمانيا، وقد رفض أخي الانتقال إلى المخيمات، خشية أن تتعرض بقايا منزله للاستيلاء من جانب الفصائل".**

[47] تمّ إجراء المقابلة من قبل منظمة "بيل – الأمواج المدنية" بتاريخ 23 شباط/فبراير 2023.

بتاريخ 6 شباط/فبراير 2023، نقلت وكالة "نورث برس" عن مصدرٍ لم تسمه، ضلوع "إبراهيم القاضي"، قيادي في فصيل "السلطان محمد الفاتح" التابع لـ"الجيش الوطني" في قرية ترميش بناحية الشيخ حديد، بسرقة 29 خيمة وجميع مستلزمات الإغاثة والطوارئ الملحقة بها والتي كان من المقرر تسليمها إلى النازحين المتضررين من الزلزال في جنديرس.

5.1.8. الفوضى والعشوائية:

اتسمت عملية الاستجابة الطارئة للزلزال في جنديرس بالفوضى والعشوائية، فيما غابت فعالية المؤسسات التابعة للحكومة السورية المؤقتة، رغم الإعلان عن تشكيل غرفة عمليات لإدارة الكارثة مكونة من "المجلس المحلي وإدارة الكوارث والطوارئ التركية آفاد، والشرطة العسكرية، الشرطة المدينة والجيش الوطني والدفاع المدني" بعد انتهاء عمليات الإنقاذ.

وطفت مشاهد الفوضى على السطح بداية، مع انتشار تسجيل مصور يظهر عناصر من فصائل "الجيش الوطني السوري" وهم يطلقون النار في الهواء لتفريق حشد من الناس يحاول بعضهم سحب صناديق المساعدات من شاحنة تعود لمؤسسة "بارزاني" الخيرية في جنديرس.

هذه الحادثة جرت، بعد توافد مجموعات كبيرة من الناس من مناطق أخرى للإقامة في مخيمات ومراكز إيواء، في أطراف مدينة جنديرس، فالإقامة في هذه النقاط شرط للحصول على المساعدات. أشارت مصادر معارضة إلى وجود 52 مخيم ومركز، ونوهت أن غالبية مقيمي هذه المخيمات "إمّا من سكّان مخيمات سابقة أو من أصحاب الأضرار الطفيفة، والنسبة الأقل هي من المتضرّرين المباشرين".

في السياق ذاته، قال الناشط المدني "زنار سليمان"، في جزء آخر من إفادته حول قيام مجموعات مسلحة بإنشاء مخيمات لعوائل مقاتليها بغية توجيه المساعدات إليها، ما يلي:

> **"توافدت الكثير من العائلات من مناطق عديدة وقامت بنصب خيام في مخيمات أنشأتها الفصائل وبدأت بتلقي المساعدات، وهي عائلات غير متضررة، فمثلاً يوجد مخيم خارج جنديرس يقع شمالاً على طريق عفرين، يتم توزيع المساعدات عليهم، وهناك مخيم أخر يقع غربي جنديرس على طريق إدلب ويقدر عدد الخيم فيه بنحو 200 خيمة وغالبية قاطنيه ليسوا من المتضررين. العديد من العائلات الكردية المتضررة قصدت القرى المحيطة وتقيم لدى أقارب".**

لم يستطع الشركاء في هذا التقرير التحقق من مزاعم المصدر، وفيما إذا كان غالبية المقيمين في المخيم المذكور من غير المتضررين من الزلزال أم لا. إلاّ أنّه زود الشركاء بصور حصرية للمخيم المذكور (انظر الصور التالية).

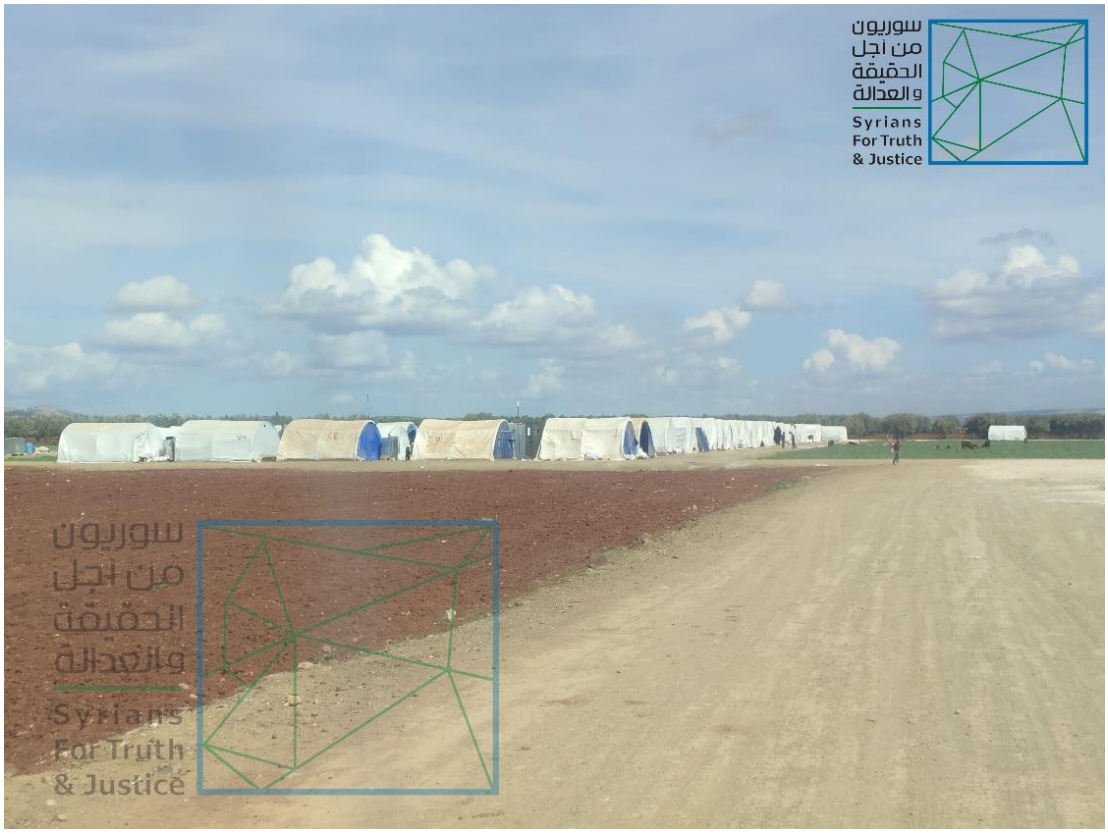

صورة رقم (21).

صورة رقم (22).

وأقر المجلس المحلي في عفرين التابع لـ"الحكومة السورية المؤقتة"، على لسان أحد أعضاءه في تصريحات صحفية بـ"وجود عشوائية في توزيع المساعدات، يعود سببها إلى أنَّ الجهات التي تنشئ المخيمات تعتمد على المناطقية في مصدرها ومآلها ولا تمرّ عبر المجلس المحلي للمنطقة". وكان المجلس المحلي في عفرين، قد وقّعَ على مذكرات لثلاثة مخيمات في (البازار القديم والكراج ومدرسة السواقة)، فيما لم تكن بقية المخيمات عن طريقهم.

وقال "أحمد عزالدين" وهو ناج من جنديرس، في جزء آخر من إفادته، حول انتشار الفوضى والعشوائية خلال عمليات الاستجابة، التي يعتقد أنها أثرت على مصير أحد أقاربه، ما يلي:

> **"ابن عمي أبٌ لشابين، صعد السطح خلال الزلزال أملاً في الخلاص لأنه كان يسكن الطابق الرابع، وقد نجى بإصابات خفيفة، بحسب ما نقل عنه أبنه الذي أخبرنا أن والده حينها، طلب منه تفقد أخيه سيبان وأمه. وما حدث، أنه تم اسعاف ابن عمي إلى أحد المشافي دون أن يرافقه أحد، ولم نعلم عنه شيئاً ولا في أية مشفى يعالج، خاصةً وأن الجميع كان منشغلاً بعائلته، ورغم أننا بحثنا عنه وتواصلنا مع مشافي أعزاز والباب وجرابلس وإدلب، ولكن لم نعلم عنه شيئاً، إلا حينما تعرف أحد جيراننا على جثته بالصدفة بعد نحو أسبوع، أثناء محاولة دفنه في مقبرة جماعية بجنديرس، حينها قمنا باستلام جثته ودفنها في مقابر العائلة".**

وأضاف "أحمد" في إفادته:

> **"في الأيام الأولى كانت هناك فوضى، ويشك ابنه أن والده توفي في إحدى المشافي العامة نتيجة الإهمال. ذلك أنه كان قد نقل إلى المشفى في صحة جيدة".**

5.1.9. انتشار السرقة في جنديرس و"تحرير الشام" تستغل كارثة الزلزال:

كان من مظاهر الفوضى التي رافقت عمليات الاستجابة للزلزال، انتشار السرقة في مدينة جنديرس، الأمر الذي استغله تنظيم "هيئة تحرير الشام" المدرج على قوائم الإرهاب، للتدخل ومحاولة تلميع صورته. الأمر الذي أعاد للأذهان حادثة مقتل ناشط صحفي وزوجته في مدينة الباب بريف حلب الشمالي، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2022 ، وكيف استثمرت هيئة تحرير الشام (المدرجة على قوائم الإرهاب العالمية) الفوضى التي اعقبت عملية الاغتيال، للتوسع ومحاولة السيطرة على كامل منطقة ريف حلب الشمالي، إلا أنها اضطرت للتوقف بعد السيطرة على أجزاء واسعة في منطقة عفرين، بسبب تدخل القوات التركية التي أمرت بوقت الاشتباكات وعودة الوضع إلى ما كان عليه، دون أن يتم ذلك.

وأوردت عدد من مصادر التقرير، تفاصيل عن انتشار السرقة، وكيف أن بعض المتضررين تعرضوا لها، كحال "منال طاهر" التي قالت في جزء آخر من إفادتها، ما يلي:

> **" في ثاني يوم من الزلزال، سرقت مجموعة مسلحة منزلي أمامي، سألتهم لماذا تسرقون المنزل، أجابوا لأنني لا أقيم في المنزل، فأخبرتهم أن لي ثلاث أطفال وخائفة عليهم، وأجلس بخيمة مع جيرانا بالقرب من المنزل، فقالو لي اخرسي أو منكومك بأرضك، وسرقوا جرة غاز و تنكة زيت".**

الناشط المدني "زنار سليمان" قال أيضا في جزء آخر من إفادته حول انتشار السرقة، ما يلي:

> **"حدثت بعض حوادث السرقة، حيث شاع أن عناصر من أحد الفصائل استخرجوا قطعة ذهب من يد سيدة ماتت تحت الأنقاض، بالإضافة إلى وقوع حوادث نبش وسرقة، وفي الأيام الأولى توافد الكثير من عناصر الفصائل للمساعدة في جهود الإنقاذ إلا أنهم كانوا يهتمون بالسرقة والنبش والبحث عن الأموال والذهب، وعلى إثر هذه الأخبار تدخلت جبهة النصرة وسيطرت على البلدة وأخرجت جميع الفصائل".**

المتطوع المدني "محمد حسين" قال في جزء آخر من إفادته، عن ظاهرة السرقة عقب الزلزال، ما يلي:

> **"منذ اليوم الأول كان هناك عشرات الأشخاص الذين دخلوا مدينة جنديرس للسرقة وبحثاً عن الذهب والأموال والبطاريات والهواتف الذكية، هؤلاء لم يكن همهم الإنقاذ، من ثم دخلت (هيئة تحرير الشام) إلى جنديرس بتسهيل من فرقتي العمشات والحمزات وبدأت بفرض الأمن بالقوة. تحقق الهيئة مع أي مجموعة تعمل بالإنقاذ، ومن تشك بأمره تطرده من جنديرس، وقد شهدتُ إطلاق نار كثيف من قبل هيئة تحرير الشام على مجموعة من السارقين، مما أدى لإصابتهم ومن ثم اعتقالهم".**

وضمن ذات السياق، استطاعت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، الحصول على إفادة "أبو مجاهد السوري"، وهو لقب قيادي في "هيئة التحرير الشام" تطرق إلى حيثيات تدخل الهيئة في جنديرس، قائلاً ما يلي:

> **"طلبت فرقة العمشات مساعدتنا بموضوع ضبط الأمن في جنديرس، بسبب انتشار السرقات، وتم ذلك بالفعل، وقد نُقِلَ من ألقي القبض عليهم بتهمة السرقة إلى إدلب لمحاكم حكومة الإنقاذ".**

وتحدث القيادي في إفادته عن الهدف من وراء تدخل الهيئة:

> **"أرسلت هيئة تحرير الشام آليات ثقيلة ومحروقات ومساعدات إلى منطقة جنديرس، بحكم الاتفاقية الأمنية بين الهيئة وفرقتي الحمزة والعمشات، وكان الهدف من الإرسال هو تصدير حكومة الإنقاذ، كحكومة ناجحة في إدارة الأزمات، وتم تصوير عدد من الفيديوهات لنشاط الحكومة في جنديرس".**

وأشار القيادي في إفادته إلى أن تدخل الهيئة في جنديرس، خلق تحديات أمامها في إدلب، قائلاً ما يلي:

> **"على الجانب الآخر، خلق التقصير ونقص الآليات الثقيلة والمحروقات والمساعدات في إدلب، حالة من التذمّر لدى عناصر الهيئة، وتسبب بانتقادات لأداء حكومة الإنقاذ، لأن إدلب أولى بهذه الآليات من جنديرس والمناطق الكردية، فرغم أن آليات الهيئة تحركت منذ الساعات الأولى نحو بيوت ومقرات عناصرها المتضررة، إلا أنها لم تكن كافية نظراً لتضرر عدد كبير من القيادات والعناصر في الزلزال."**

أما عن الحصة التي حصلت عليها الهيئة من المساعدات في جنديرس، فقال القيادي أبو مجاهد السوري:

> **" تلقت هيئة تحرير الشام حصة من المنظمات العاملة في جنديرس حالها كحال باقي الفصائل، وهذا من حقها فهي ساهمت أيضاً بعمليات الإنقاذ ورفع الأنقاض، ولم يكن بالإمكان فرض نسبة محددة نظراً لوجود الحمزات والعمشات وحركة التحرير والبناء".**

5.1.10. الاستيلاء على الممتلكات ومخاوف من تغيير ديمغرافي:

اشترطت فصائل الجيش الوطني، على المتضررين الانتقال إلى المخيمات ومراكز الإيواء المقامة حديثاً، مقابل الحصول على المساعدات، الأمر الذي حرم غالبية العائلات الكردية المتضررة من تلقي المساعدات، ذلك أن قسماً منها لجأ إلى أقاربه في القرى المحيطة بجنديرس، فيما اختار قسم آخر الإقامة في خيم أمام منازلهم المتضررة، رافضين الانتقال إلى المخيمات، خشية أن يتم الاستيلاء على منازلهم أو أراضيهم من قبل الفصائل، بعد إزالة ركامها.

إفادات عديدة في تقريرنا تقاطعت حول وجود هاجس ينتاب المتضررين/ات الكرد والنازحين منهم قسرياً إلى مناطق سورية أخرى، جراء خشيتهم من احتمالية إقدام مجموعات مسلحة من "الجيش الوطني" على الاستيلاء على الأراضي (المحاضر) التي بُنيت عليها منازلهم وتضررت أو أزيلت بفعل الزلزال، وهو ما سوف يؤدي إذا ما تمّت عملية الاستيلاء غير القانونية، إلى تعزيز عملية التغيير الديمغرافي وجعله أمراً واقعاً.

عن ذلك قال الناج "أحمد عز الدين" في جزء آخر من إفادته:

> **"أنا مقيم في خيمة نصبتها في الشارع بعد تضرر منزلي، وأخاف العودة إليه خشية وقوع الهزات الارتدادية. منزلي، شقة في الطابق الأول، وقد قصدنا المجلس المحلي الذي قدّرَ أنها بحاجة للهدم، فقمت بتوثيق ملكيتي للشقة في المجلس، خشية أن تستولي الفصائل على أرضي بعد هدم البناية، ونخاف الانتقال إلى المخيمات، خشية أن يقوم عناصر الفصائل من وضع خيمهم مكان أي بناء تزال أنقاضه، أويقوموا بالادعاء لاحقاً بملكيتهم لتلك الأرض، وهذه الخشية موجودة لدى عامة العائلات الكردية".**

وتستند مخاوف السكان المتضررين إلى تجارب سابقة، حدثت منذ سيطرة فصائل "الجيش الوطني" على المنطقة في آذار/مارس 2018، إذ جرى الاستيلاء على المنازل والممتلكات من قبل هذه الفصائل ومقاتليها، الأمر الذي وثقته تقارير منظمات محلية وسورية ودولية.

في ذات السياق، تحدث "عزالدين" في إفادته عن معاناة أحد أشقائه بسبب استيلاء أحد الفصائل على منزله، قائلاً ما يلي:

> **" في العام 2018 نزح أخي مع عائلته من جنديرس خلال الحرب، وقد استولى عنصر من الفصائل على منزله، وحاولنا كثيراً إخراجه، لكنه لم يخرج إلا حينما تهدم المنزل بشكل كامل جراء الزلزال، لذا الانتهاكات كانت تحدث قبل الزلزال، ولا تزال مستمرة بعده".**

وتكسب مخاوف الاستيلاء على الممتلكات وجاهتها، من واقع أن العديد من المخيمات ومراكز الإيواء أقيمت على أراضي مدنيين كرد، وقد "تقدم أصحاب الأراضي بشكوى للمكتب القانوني، بسبب إيذاء ممتلكاتهم، خاصة الأشجار"، وفق المكتب القانوني لمجلس عفرين المحلي.

وقال "محمد عثمان" (اسم مستعار) وهو ناج من مدينة جنديرس، في إفادته[48] حول عمليات استيلاء على أراضي مدنيين دون الحصول على موافقتهم، ما يلي:

> **"تم إعداد حوالي 47 مركز إيواء، هي عبارة عن مخيمات عشوائية، أقيمت على أراضي وعقارات المواطنين دون أخذ موافقة أصحابها، ولم يقيموها على أملاك الدولة. ويسكنها النازحون الذين كانوا**

[48] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل منظمة "بيل – الأمواج المدنية" بتاريخ 23 شباط/فبراير 2023.

> **يقيمون في جنديرس. وجاء إليها نازحون من مخيم أطمة القريبة، التابعة لمحافظة إدلب، للحصول على المساعدات الإغاثية، بحجة أنهم من سكان جنديرس".**

وتحدث "جابر محمد" في إفادة عن حادثةً استولت فيها إحدى الفصائل المسلحة على أرض تعود ملكيتها لمدني، تحت ذريعة تحويلها إلى مخيم، قائلاً:[49]

> **"قام فصيل "فيلق الشام" بالاستيلاء على أرض المدني الكردي "أ. معمو" التي تقع في الحي القديم "جنديرس القديمة" جنوبي المدينة، وبنوا مخيماً عشوائياً عليها، وجلبوا سكاناً من إدلب وريفها، مثل سكان قرية أطمه وغيرها وأسكنوهم فيها، وعندما طالب المدني بأرضه قاموا بضربه أمام عائلته واتهموه بأنه لا يملك إنسانية، ذلك أن الناس تفترش العراء وهو يريد أرضه، حيث كان فيلق الشام قد حاول سابقاً السيطرة على أرض الضحية عدة مرات، وقام باستغلال كارثة الزلزال من أجل الاستيلاء عليها".**

ولا تخفي المنظمات الشريكة في هذا التقرير، مخاوفها من أن يتم استغلال كارثة الزلزال وتوافد المساعدات الإنسانية لإعادة الإعمار لاحقاً، في إحداث عمليات تغيير ديمغرافي في المنطقة وتكريس عمليات التهجير القسري السابقة. خاصةً وأن منظمات إنسانية أعلنت بعد نحو 20 يوماً من الزلزال، إنشاء قرية سكنية جديدة في منطقة "جبل الأحلام" جنوبي منطقة عفرين، بزعم تخصيصها للناجين والمتضررين من الزلزال الأخير الذي ضرب الشمال السوري والجنوب التركي. كما أعلنت جمعية "قطر الخيرية" "البدء في تنفيذ المرحلة الأول من مشروع "مدينة الكرامة"، ضمن خطة إعادة إعمار الأراضي المتضررة في الشمال السوري، دون الإشارة إلى موقعها، فيما رجحت تقارير صحفية أن يكون الموقع بمنطقة عفرين.

الجدير بالذكر، أن منطقة جبل الأحلام، كانت قد شهدت إقامة قرية "كويت الرحمة"، والذي تعتبر واحدة من أكبر المستوطنات البشرية التي خُصصت نسبة 75% من مبانيها، لإسكان مقاتلي "الجيش الوطني السوري/المعارض" وعائلاتهم في منطقة عفرين التي شكّل الكرد السوريون النسبة الأعظم من عدد سكانها تاريخياً. وكانت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، قد توصلت في تحقيق نشرته مطلع حزيران/يونيو 2022، إلى أنّ والي ولاية هاتاي التركية "رحمي دوغان – Rahmi Doğan" هو أحد المسؤولين المباشرين عن بناء "التجمع" الذي تشكل القرية جزءاً منه، وأنه بُني بدعم من "جمعية الرحمة العالمية" ومتبرعين من دولة الكويت، وأن التخطيط لإنشاء التجمّع كان مطلع عام 2021، وكان من المخطط أن يمتد ليشمل "الجبل" كاملاً.

وتعتقد المنظمات المشاركة في هذا التقرير، أن من المحتمل أن يكون إنشاء مثل هذه التجمعات والمستوطنات جزءاً من عملية ممنهجة لتغيير التركيبة الديموغرافية في عفرين، فهي تخضع لتغير واضح، نتيجة توطين السوريين النازحين من أجزاء أخرى من البلاد في أعقاب تهجير السكان الكرد بشكل أساسي، ووسط قمع واسع للثقافة الكردية.

49 تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "رابطة تآزر للضحايا" بتاريخ 6 آذار/مارس 2023.

5.1.11. عصيان وانتهاكات في سجون الفصائل خلال الزلزال:

شهد عدد من السجون في مناطق سيطرة "الجيش الوطني" بريف حلب الشمالي، احتجاجات وعصياناً من جانب السجناء بعد زلزال 6 شباط/فبراير وما تلاه من هزات ارتدادية، وقد نجح السجناء في السيطرة على أحد أكبر السجون في المنطقة وعلى جزء كبير من آخر في حادثتين منفصلتين، أسفرت إحداها عن وقوع جرحى خلال عملية استعادة السيطرة على السجن من جانب فصائل "الجيش الوطني"، التي لم تهتم بمطالب السجناء في نقلهم إلى ساحات أكثر أماناً بعيداً عن أبنية السجون آيلة للسقوط.

عن حوادث العصيان تلك وما رافقها من انتهاكات بحق السجناء، قال الرائد أبو غيث (اسم مستعار) لقيادي في الشرطة العسكرية بعفرين، في إفادته[50] لـ"سوريون" ما يلي:

> **"حدث الزلزال عند الفجر تقريباً، كان هناك حالة هلع كبيرة في السجن الأسود خارج مدينة عفرين بالقرب من راجو، حيث هرب جميع الضباط والعناصر إلى خارج السجن، خوفاً من انهياره على رؤوسهم، كما تعالت أصوات السجناء صراخاً منذ اللحظات الأولى، وبدأت عمليات التكسير وخلع الأبو اب، إذ كان السجناء في حالة هستيرية، وعند الساعة العاشرة صباحاً في تاريخ 6 شباط 2023 كان السجناء قد سيطروا على السجن بالكامل، من حيث الأسلحة والمعدات، وبدأ السجناء بفتح الزنزانات المغلقة والمنفردات، وحاولوا الخروج منه، لكن السجن منيع ومقفل جيداً ومحاط بالحراس من الخارج".**

وحول عملية التفاوض مع السجناء، أضاف الرائد "أبو غيث" في إفادته التالي:

> **"بعدها بدأ التفاوض بينهم وبين مدير السجن، فكانت طلباتهم كثيرة، منها الخروج من السجن الأمر الذي قوبل بالرفض مباشرة، ثم كان مطلبهم أن يتم إيداعهم في خيم داخل ساحة أو مكان آمن بسبب البرد الشديد، خشية تكرار الزلزال، وللحقيقة كان مطلبهم محقاً، لكن لم يكن هناك إمكانية، ثم كانت هناك مطالب أخرى منها أن يتم إخبار أهلهم و ذويهم بوجودهم داخل هذا السجن، وإصدار عفو جديد، وتوفير طعام جيد، والسماح لهم بمشاهدة أهاليهم من خلال فتح باب الزيارات".**

وقال الرائد في إفادته:

> **"كانت عملية التفاوض من قبل مدير السجن تهدف لكسب الوقت إلى حين وصول المؤازرات، ذلك أنه وجه نداءات إلى قيادة الشرطة العسكرية وقيادة الجيش الوطني، وقد وصلت مؤازرة من فصيل أحرار الشرقية وانتشرت في محيط السجن، وكان معهم مضادات ثقيلة وأسلحة رشاشة متعددة، وأيضاً وصلت مؤازرة من القوات الخاصة التركية، من قاعدة راجو العسكرية التركية، وكانت تحوي هذه المؤازرة على عربات الكوبرا، وهي عربات مدرعة، من ثم بدأت القوات التركية بضرب السجن بالغاز المسيل للدموع، واقتحامه بالعربات المدرعة".**

وأضاف الرائد:

> **"كانت هناك مقاومة من السجناء واستخدام للسلاح والذخيرة، ولكن (الأسلحة) اقتصرت على بنادق كلاشنكوف، حيث استمرت المقاومة تقريباً نحو ساعتين، ومع حلول مساء ذات اليوم تمت السيطرة على**

[50] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر شباط/فبراير 2023.

السجن بالكامل، بعد إصابة نحو 20 جريحاً جراء الغازات والرصاص الحي، ليتم علاجهم، ومن ثم بقيت كتيبة صغيرة من أحرار الشرقية في محيط السجن لضمان الأمان أكثر".

وحول العصيان الذي جرى بعد ذلك في سجن إعزاز التابع للشرطة العسكرية، قال الرائد "أبو غيث":

"مع وقوع الهزة الثانية بتاريخ 20 شباط 2023، حدث استعصاء أسفر عن سيطرة السجناء على قسم كبير من السجن، وحدثت أعمال شغب واسعة، طلبت الشرطة العسكرية على أثرها، مساعدة فصيل عاصفة الشمال، الذي أرسل أرتالاً كبيرة طوقت السجن واقتحمته، وسيطرت عليه تحت وابل من الرصاص".

وأضاف الرائد بأنّ مطالبات السجناء كانت تتمركز حول إيداعهم في مكان آمن بعيد عن الخوف من سقوط مبنى السجن عليهم، كأن يتم نقلهم إلى خيم داخل ساحة أكثر أماناً، وهو ما رفضته الشرطة العسكرية لعدم وجود إمكانية، كما طالب السجناء بالاطمئنان على أهاليهم خارجاً وهو ما تم رفضه أيضاً. كما تأخرت عمليات إسعاف الجرحى من السجناء ليومين بسبب انشغال الكوادر الطبية.

وذكر الرائد في الشرطة العسكرية بأنّ أغلب السجون في عفرين شهدت مطالبات واضطرابات، لكن السجن الأسود كان الوحيد الذي بات خارج السيطرة لساعات، ذلك أن حالة السجون بعد الزلزال في عفرين غير مطمئنة أبداً لأنها في الأصل أبنية قديمة ومهددة بالسقوط، وقد تصدع سجن الشرطة العسكرية بعفرين.

تطالب المنظمات الشريكة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي إلى إرسال فريق تفتيش ميداني وبشكل عاجل للإطلاع على وضع السجناء في عموم منطقة عفرين.

5.1.12. تركيا تكلّف فصائل من "الوطني" بإدارة جندريس بعد الزلزال:

حصلت المنظمات الشريكة على إفادة قياديين من فصائل "الجيش الوطني السوري/ المعارض"، أحدهما من "فرقة السلطان سليمان شاه" (العمشات) والآخر من فرقة "الحمزة (الحمزات)"، ليكشفا عن تفاصيل الخطة التركية للاستجابة الطارئة للزلزال بالاعتماد على فصائل "الجيش الوطني"، وما نجم عنها من تجاوزات وانتهاكات.

أبو محمد إدارة (اسم مستعار) لقيادي في "فرقة السلطان سليمان شاه" المعروفة بالعمشات، قال في إفادته ما يلي:[51]

"بعد وقوع الزلزال، كلفت الاستخبارات التركية ظهيرة يوم 6 شباط قائد فرقة العمشات، محمد الجاسم أبو عمشة، بإدارة منطقة جندريس، وشُكلت قوة مشتركة من فرقة الحمزات وفرقة العمشات لإغاثة المنكوبين، كما كلفته بتوجيه جميع المنظمات الإنسانية والاغاثية وجهود الإنقاذ. وعلى إثرها تحركت

[51] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر آذار/مارس 2023.

آليات الفرقتين مباشرة لإنقاذ نحو 200 عائلة من جيش الشرقية كانت قد تضررت من الزلزال في جنديرس".

وحول الحصة التي حصلت عليها الفصائل من المساعدات قال "أبو محمد":

"خصصت السلطات التركية ثلث المساعدات التي تدخل المنطقة لفصائل الجيش الوطني، على اعتبار أن هناك متضررين من عوائل مقاتليه، وهذا الكلام شمل مساعدات جميع المنظمات العاملة بما فيها القطرية والكويتية والتركية، كما أن آفاد و iHH التركيتين سلمتا أيضا لأبو عمشة ثلث المساعدات، بينما حاول أبو عمشة التدخل في عمليات توزيع الثلثين الباقيين في جنديرس."

وحول آلية تشكيل المخيمات ومراكز الإيواء، قال "أبو محمد في إفادته:

"سلمت المنظمات إدارة مخيمات النازحين التي أقامتها في محيط جنديرس إلى حركة التحرير والبناء[52] التي يترأسها قائد جيش الشرقية الرائد حسين حمادي، فيما سلمت المنظمات إدارة مخيمات النازحين التي أقامتها بمحيط صوران لفصيل الجبهة الشامية".

ويشير "أبو محمد" في إفادته إلى وقوع خلافات بين المجموعات المسلحة على توزيع المساعدات، قائلاً:

"وقعت عدة خلافات بين الفصائل الصغيرة حول توزيع مساعدات، كما حدثت اشتباكات بين عناصر الشرطة العسكرية بالسلاح، و تعرض مشرفين من المنظمات للاعتقال من جانب الشرطة العسكرية بتهم متنوعة، لكن السبب الحقيقي كان عدم استلام عناصرها لسلل غذائية".

وعن حالة الفوضى التي رافقت عملية الاستجابة، قال "أبو محمد" ما يلي:

"انتشرت فيديوهات عدة، أظهرت وجود فوضى عارمة في عمليات التوزيع وحالات الاعتقال وإطلاق النار بسبب الفوضى، لكن يبدو أنّها كانت فوضى متعمدة من جانب فصيلي العمشات والحمزات، ربّما لإجبار المنظمات الرافضة لتدخلهم في توزيع المساعدات وإقناعهم بفكرة حمايتهم من باقي الفصائل وتأمين عمليات التوزيع بين المدنيين".

وحول تجارة المساعدات الإغاثية قال "أبو محمد" في إفادته:

"ثلث المساعدات التي استلمتها الفصائل، تم طرحها للبيع في السوق، وأضطر المتضررون من الأكراد إلى شرائها من الفصائل، كما باع تجار موالون للفصائل، سلل غذائية في مدينة عفرين، كانت في معظمها من جمعية قطر الخيرية".

[52] "حركة التحرير والبناء": تأسست في شباط/فبراير عام 2022. تضم الحركة في صفوفها أربعة فصائل مرتبطة ب"الجيش الوطني السوري/المعارض"، وهي: "جيش الشرقية" و "أحرار الشرقية" و"الفرقة 20" و"صقور الشام (قطاع الشمال)". وعلى مستوى القيادة، أوكلت القيادة العامة للحركة إلى قائد "جيش الشرقية" الرائد حسين الحمادي، فيما عين قائد "أحرار الشرقية" الملقب بـ"أبو حاتم شقرا"، نائباً له.

وفي إفادته حول كواليس عمليات الاستجابة بمنطقة عفرين قال خالد (اسم مستعار) لقيادي في فرقة "الحمزات"، ما يلي:[53]

> **"كلفت السلطات التركية، القوة المشتركة من فرقتي الحمزة والعمشات بحماية قوافل المساعدات التي تدخل إلى عفرين، باجتماع في ثالث أيام الزلزال بين أبو عمشة وسيف أبو بكر وأبو سعيد الضابط التركي المسؤول عن سوريا والعراق."**

وعن حصة فصائل "الجيش الوطني" في إحدى القوافل، قال "خالد":

> **استلمت فصائل العمشات والحمزات والسلطان مراد وهيئة تحرير الشام، 4 سيارات مساعدات من إحدى القوافل، لكل فصيل سيارة، وهي تعتبر ثلث المساعدات من أصل 12 سيارة، وفق ما تم الاتفاق عليه مع الجانب التركي، حيث يلتزم عدد غير قليل من المنظمات الإغاثية والإنسانية بذلك مقابل حماية القوافل وضمان سلامة المنظمات وعدم التعرض لها".**

وأشار القيادي إلى أن من أحد أسباب تخصيص ثلث المساعدات للفصائل يعود إلى أن مقاتلي الفصائل ليس لهم إلا راتب كل 60 يوماً، يتراوح ما بين 400 إلى 700 ليره تركي وهو مبلغ غير كاف إلا اسبوعاً واحداً فقط في الشمال السوري.

وحول سبب توافد أعداد من المدنيين غير المتضررين إلى المخيمات في أطراف مدينة جنديرس، قال القيادي:

> **"كان هناك تذمّر في أوساط بعض عناصر الفصائل بعد وصول المساعدات الإنسانية وعدم حصولهم على شيء، فطرحت بعض القيادات فكرة أن يتوجهوا إلى المخيمات أو يشكلوا تجمعات صغيرة، بينما سيتولون هم محاولات توجيه الجمعيات والمنظمات لإغاثتها وهو ما حدث، إذا أقام الكثير من العناصر مع عائلاتهم في الخيام وتركوا منازلهم في عفرين للحصول على المساعدات والخيم، وقد توزع الغالبية على المخيمات المحيطة بجنديرس".**

وعن الحادثة التي جرى فيها التهجم على قافلة مساعدات لمؤسسة البارزاني الخيرية، في جنديرس والتي انتشر تسجيلاً مصور عنها، قال القيادي:

> **"مع وصول القافلة إلى جنديرس، عممت مجموعات العمشات على مقاتليها أن هناك توزيع مساعدات من الجمعية عند المجلس المحلي، وما أن بدأ التوزيع، وصلت شكاوى من بعض الأكراد للمنظمة، عن أن جميع من يتجمهرون عند السيارة هم غير متضررين ومن عوائل المقاتلين، بعدها دخل مسؤولي القافلة إلى المجلس المحلي للاجتماع مع رئيسه، وتم إعطاء الأوامر بإيقاف التوزيع، عندها تم الهجوم على السيارات وسرقة محتويات بعضها، والغريب أن فصائل العمشات والحمزات، التي كانت تتولى حماية القافلة، لم تتحرك، بعدها طلب رئيس المجلس المحلي المساعدة من الشرطة العسكرية في عفرين وجاءت قوة ضخمة بدأت تفرق المدنيين بإطلاق الرصاص الحي في السماء".**

[53] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر آذار/مارس 2023.

5.1.13. "العمشات" و"الحمزات" ترحلان نازحي أرياف دمشق من منطقة عفرين:

استغلت فرقتي "الحمزات" و"العمشات" الصلاحيات التي فوضتها السلطات التركية لهما والحالة الاستثنائية التي شهدتها منطقة عفرين عقب الزلزال، لتهجير عشرات العائلات النازحة من ريف دمشق باتجاه منطقة سيطرة "الجبهة الشامية"، في محاولة للاستيلاء على منازل جديدة لإيواء عناصرها المتضررة جراء الزلزال، أو لاعتبارات مناطقية تتعلق بتصفية حسابتها مع فصائل "الجبهة الشامية".

وفي إفادة عن عمليات التهجير قال "أبو العز" وهو لقب أحد وجهاء منطقة القلمون بريف دمشق، قال فيها:[54]

> **"بدأت عناصر فرقة السلطان سليمان شاه بتاريخ 17 شباط 2023 بحملة اعتقالات طالت شبان من القلمون الغربي والغوطة الشرقية من على حواجزها في جندريس وجميع قراها، وحدثت الاعتقالات على أساس الانتماء المناطقي، إذ أنها كانت تعتقل كل شخص تذكر هويته أنه من ريف دمشق بعد ضربه بشكل مبرح، بأخمص الكلاشينكوف، وقد جرى اقتيادهم إلى سجن العمشات بجندريس".**

وأضاف "أبو العز":

> **"بعدها تفاجأ النازحون المقيمون قريتي آنقلة وسنارة التابعتين لناحية الشيخ حديد، برتل ضخم جداً ضم أكثر من مئة سيارة ونحو 500 عنصر من فرقة العمشات، يقتحم القريتين، لتبدأ مداهمة المنازل دون استئذان واعتقال جميع الشباب فوق 16 سنة، حيث اعتقل 48 شاباً، عدا 13 شاباً آخر كان قد تم اعتقالهم على الحواجز".**

وذكر "أبو العز" في إفادته بأنّ عناصر "العمشات" أخبروا الأهالي على لسان سيف الجاسم شقيق "أبو عمشة" قائد "العمشات": **"إذا بدكم أولادكن أتركوا بيوتكم وأطلعوا من جندريس".**

وقال المصدر:

> **"كان غالبية من تم اعتقالهم مدنيين، يشتغلون في التجارة أو التدريس، وبينهم شبان تركوا العمل في فصيل العمشات، خلال الاقتتال الأخير مع الجبهة الشامية، كما كان من بينهم شبان تركوا العمل مع جيش الإسلام بعد الاقتتال الأخير أيضاً، لكن الشيء المشترك بين جميع المعتقلين هو أنهم كانوا يقيمون في بيوت بجندريس لم تتأثر بالزلزال".**

وذكر "أبو العز" في إفادته بأنّ أول دفعة من العائلات غادرت جندريس في 17 شباط وكانت 20 عائلة وبعدها غادرت 50 عائلة في 18 شباط، ومن ثم وصل العدد في 19 شباط، إلى أكثر من 150 عائلة، وبعدها لاحظنا أن فرقتي "الحمزات" و"العمشات" بدأتا بحملة تضيق ضد أبناء ريف دمشق في جميع أنحاء عفرين، مثلاً في راجو شهدنا طرد خمس عائلات من قبل فرقة "الحمزة"، ورغم محاولة عدة أطراف التدخل لوقف تصرفات القوة

[54] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر آذار/مارس 2023.

المشتركة من فرقة "الحمزة" و فرقة "العمشات"، كان قرار طرد العوائل لا رجعة فيه، حيث وصل العدد إلى 200 عائلة.

وأضاف المصدر بأنّ فرقة "العمشات" قامت بإسكان عوائل لمقاتليها في المنازل التي استولت عليها بقريتي أنقله وسنارة، وتنحدر هذه العوائل المتضرة من الزلزال من ريف حماه وسهل الغاب في جنديرس. ويرى "أبو العز" أن عملية الترحيل تعود لسببين:

> **"الأول وهو إسكان عوائلهم المتضررة من الزلزال، والثاني هو اعتبار كل شخص من أبناء ريف دمشق، من غير المنتمين إليهم، محسوباً على الجبهة الشامية وجيش الإسلام".**

تم توثيق حادثة الإخلاء القسري من قبل جهات إعلامية أيضاً، ففي تاريخ 20 شباط/فبراير 2023، نشرت قناة حلب اليوم مقطع فيديو على تويتر أفادت فيه بأنّ فصيل سليمان شاه (العمشات) طرد 35 عائلة مهجرة من مخيمات في قريتي "سنارة وأنقلة" بريف عفرين شمال حلب.

5.2. الاستجابة في صوران، إعزاز:

5.2.1. "الجيش الوطني" يفجر منازل متصدعة ويخلف أضراراً مادية ونفسية لمتضرري الزلزال:

لجأت فصائل من "الجيش الوطني" المسيطرة على بلدة صوران التابعة لمنطقة إعزاز بريف حلب الشمالي، إلى استخدام المتفجرات في هدم منازل آيلة للسقوط جراء الزلزال، ما خلف أضرار مادية و أذىً نفسياً للعائلات المتضررة من الزلزال. "محمود صوران" (اسم مستعار) لمدني من بلدة صوران قال في إفادته[55] حول تلك المزاعم، ما يلي:

> **"استيقظنا على صوت تفجير ضخم، أشبه بتفجير المفخخات، كان صوته مخيفاً جداً لي ولاطفالي، الذين انتابتهم نوبة صراخ وبكاء، بعدما اهتز منزلي المتصدع وتناثر الغبار فيه".**

وحول مصدر الصوت الذي تمّ سماعه، أضاف "محمود":

> **"عندما خرجت للشارع، كانت هناك سحابة غبار كثيفة، لذا اعتقدت أنها كانت نتيجة انفجار مفخخة. لكن بعد زوالها، وجدت عناصر من جيش الإسلام والجبهة الشامية، وعرفت منهم إنهم يعمدون إلى تفجير البيوت المتصدعة، فأخبرتهم أن التفجير تسبب بهلع لعائلتي وأطفالي، لكنهم لم يلقوا بالاً لكلامي، وحين سألتهم عن سبب اعتمادهم على هذه الطريقة، أخبروني أن المتفجرات متوفرة لديهم بكثرة وأن استخدامها أسهل وأسرع، بينما عمليات الهدم تحتاج لآليات ثقيلة وصيانة والكثير من المحروقات وهو غير متوفر حالياً".**

وقال المدني في إفادته:

[55] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر آذار/مارس 2023.

> **"تكررت أصوات التفجيرات خلال عدة أيام وقد علمت من خبير متفجرات أن البناء يحتاج إلى كمية متفجرات من 200 كغ حتى 1000 كغ من السماد العضوي، أي ما يقارب طن متفجر للبناء المؤلف من ثلاث طوابق، وأن هذه الكمية هي التي تستخدم للسيارات المفخخة لذلك كان الصوت مخيفاً".**

وختم "محمود" إفادته بالقول أنّ تلك التفجيرات تسببت بسقوط زجاج المنازل في الحي وخلع الأبواب، كما تدمرت واجهات محلات بالكامل وغطى الغبار محلات ومنازل أخرى، ومَنّ لم يتضرر من الزلزال، تضرر من التفجيرات المروعة.

5.2.2. تمييز في عمليات الإنقاذ وتوزيع المساعدات وسط انتشار السرقة:

لم يكن الحال في بلدة صورن التي تسيطر عليها فصائل "الجبهة الشامية"، مختلفاً عن مناطق عفرين المجاورة، من حيث الانتهاكات التي وقعت بحق المدنيين والمتضررين جراء الزلزال، خصوصاً وأن تركيا عهدت بعمليات الاستجابة في البلدة لفصائل "الجيش الوطني" أيضاً.

حيث أضاف القيادي "أبو محمد" في جزء آخر من إفادته عن ما شهدته منطقة صوران من اتفاقات، ما يلي:

> **"في منطقة صوران التابعة لإعزاز، تم منح ملفها من قبل السلطات التركية للجبهة الشامية وشكلت قوة مشتركة مع باقي فصائل الفيلق الثالث، وخاصةً جيش الإسلام. كما سلمت المنظمات التي دخلت إلى صوران ثلث المساعدات للجبهة الشامية ".**

"أبو محمد محلّي" وهو اسم مستعار لعضو في المجلس المحلي في صوران، قال في إفادته عن التمييز في عمليات الإنقاذ، ما يلي:[56]

> **"بدأت عمليات الإنقاذ من قبل آليات الجبهة الشامية كفصيل مسيطر على صوران، حيث أعطت الأولوية لمقراتها المدمرة ومنازل عناصرها، وهذا ما شاهدناه منذ بداية عملهم بعد ساعة من الزلزال، وقالت قيادات من الجبهة أن آليات الجيش الوطني والمنظمات توجهت إلى جنديرس على اعتبارها المتضرر الأكبر بريف حلب الشمالي، وأن هناك فريقاً من الدفاع المدني بآليات معدودة، لذا لا يمكنهم تجاهل مقراتهم ومنازل عناصرهم لأن العناصر ستكون خارج السيطرة لذلك علينا بالصبر، وهذا ما أدى إلى ضياع فرص كبيرة بإنقاذ العديد من المدنيين، فالوقت كان قصير جداً".**

وأضاف "أبو محمد" في إفادته عن ما تلقه "الجبهة الشامية" من حصة من المساعدات، ما يلي:

> **" تلقت الجبهة الشامية نسبة كبيرة من المساعدات التي دخلت بلدة صوران بأمر من الأتراك، بحجة أنهم المتضرر الأكبر في صوران ولأنهم يقومون بأعمال الإغاثة وإزالة الركام والأنقاض، وفي الأيام الأولى كانت هناك عشوائية كبيرة في توزيع المساعدات، إذ جاءت الناس وتجمعت حول سيارات المساعدات، بالقرب من المجلس المحلي، لكن عناصر الجبهة الشامية، بعدما سلبت سيارتين تحت مرأى الجميع منعت اقتراب المدنيين وسمحت لعناصرها وعوائلها فقط، حتى أن بعض عناصرها قدموا من إعزاز**

[56] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر نيسان/أبريل 2023.

واستلموا إغاثة ورحلوا، وخلال يومين كانت تلك البضاعة معروضة للبيع في أسواق إعزاز، لذلك كانت المساعدات الموزعة قليلة وشهدت المدينة وقفة احتجاجية على عدم توفر المساعدات وخاصة الخيام بتاريخ 21 شباط، علاوة على ذلك استولت الجبهة على مخيم مؤلف من نحو 60 خيمة، تم إنشاؤه في محيط صوران، ولم تسمح للمتضررين بدخوله وأدخلت عوائها".

صورة رقم (23) – وقفة احتجاجية لأهالي صوران. المصدر: حلب اليوم.

وعن الحالة الأمنية وانتشار ظاهرة السرقة في البلدة قال أبو محمد في إفادته:

"حدثت حالات سرقة من بيوت المتضررين، كان بعض المشتبه فيهم من عناصر الجبهة الشامية، رغم أنها تتحمل مسؤولية الأمان في المنطقة لأنها تنتشر في البلدة، وعندما جلسنا مع قاداتها وطرحنا الموضوع، تنصلوا من المسؤولية وأخبرونا أن عناصرهم منشغلون بجهود الإنقاذ ورفع الانقاض وتوزيع الاغاثة على المدنيين".

6. مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام":

سجلت مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام انتهاكات عديدة خلال عمليات الاستجابة للزلزال، كان من أبرزها استيلاء الهيئة على ما قدّر بأكثر من 30% المساعدات التي قدمتها المنظمات، إضافة إلى محاولات تدخلها في عمليات توزيع النسبة المتبقية. لكن وفي حين شاعت الفوضى والعشوائية وانتشرت السرقات بمناطق سيطرة الجيش الوطني بدت مناطق "هيئة تحرير الشام" أكثر انضباطاً، في الوقت الذي سعت فيه الهيئة إلى تلميع صورتها وتصديرها عبر الإعلام.

"بديع" (اسم مستعار) لمسؤول في منظمة إغاثية بإدلب، تحدث في إفادته عن كيفية إدارة الهيئة لعمليات الاستجابة في مناطقها، وما شابها من انتهاكات، ما يلي:[57]

> **"تتولى وزارة التنمية في حكومة الإنقاذ مسؤولية ترخيص المنظمات والتفاهم معها على آلية العمل، كما أسست هيئة تحرير الشام ما يسمى بلجنة الاستجابة الطارئة التي تولت تحديد ما يجب على المنظمات فعله بعد سماع ما لديها من إمكانيات، فمثلاً من امتلك الآليات الثقيلة تم توجيهه إلى مناطق معينة دون غيرها بحجة أن الوضع يحتاج إلى ذلك، وهذا الوضع سجل في عدة حالات أنه كان باتجاه مقرات و عوائل الهيئة، وفي حال كانت هناك سلل غذائية يتم توجيهها إلى مخيمات ومناطق سكنية، يكون فيها عوائل وأرامل من الهيئة".**

وأضاف "بديع" في إفادته:

> **"جمعت الهيئة حصتها من سلل غذائية وشوادر وخيم في مستودعات بابسقا على الحدود السورية التركية التي كانت مستودعات استراتيجية لجيش الإسلام سابقاً، ولا يمكن لأي منظمة رفض التعامل مع هيئة تحرير الشام أو عدم دفع ما يطلب منها من حصص، ذلك أن الهيئة ستسيطر على مستودعاتها وتعتقل عمالها وتسلبها سياراتها ومعداتها، كما لا يمكن لأي منظمة أن تصرح بأن هناك تضييق عليها خوفاً مما هو أسوء، ولا يمكن لأي منظمة أن تصرح بشكل علني بأنها تدفع نسبة قريبة من الـ40 بالمئة للهيئة لأن دعمها سيتوقف، وقد تواجه تهمة دعم الإرهاب إليها، ومعظم المنظمات العاملة في إدلب مرخصة في أوربا وأميركا وقد يتسبب تصريح المنظمة حول دفع نسب من المساعدات للهيئة، بوضعها على قوائم العقوبات أو قوائم الإرهاب وتسحب تراخيصها".**

وذكر بديع في إفادته:

> **"ما نتعرض له في إدلب من دفع نسبة كبيرة للهيئة تحت مسمى "دعم التنمية في مناطق هيئة تحرير الشام"، يجنبنا أي هجمات من أفراد أو مجموعات عسكرية، لأن الشرطة التابعة لحكومة الإنقاذ تؤمن حركتنا، أما ما تبقى من نسبة المساعدات تحاول الهيئة التدخل فيها بشكل متزايد، كما أن إقامة المخيمات ومراكز الايواء ودعمها يتم أيضاً بتوجيهها واختيارها وللمنظمة فقط التنفيذ بحسب قدرتها، كما أن مستودعاتنا وسجلاتنا تخضع للمراقبة والتفتيش من جانب الهيئة".**

وأضاف بديع:

> **"حتى الشرائح المستفيدة، تقدم لنا كأسماء علينا مساعدتها، وهذه الأسماء تحتوي بالتأكيد على عوائل لهيئة تحرير الشام، وأيضاً على مدنيين متضررين."**

[57] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهر نيسان/أبريل 2023.

وختم المصدر:

> **"إذا ما قارنا مع مناطق سيطرة الجيش الوطني، فإننا نتعامل فيها مع عشرات الجهات بينما نتعامل مع جهة واحدة بمناطق الهيئة، وتفرض علينا نسبة واحدة بينما بمناطق الجيش الوطني تفرض عدة نسب لعدة جهات، ودفع نسبة للهيئة يجنبك الهجوم، بينما بمناطق الجيش الوطني فالأمر متاح لأي شخص يحمل السلاح، في مناطق الهيئة غالبية النسبة الباقية تذهب للمدنيين وهذا ما يجعل الضجة ضد المنظمات في إدلب ليست كبيرة، كما هو الحال في مناطق الوطني، في مناطق الهيئة هناك تنظيم و ثمرة لجهودنا، رغم كل هذا الوضع، أما في مناطق الوطني لا نشعر به لأنه جزء غير قليل من المساعدات تُسلب."**

وحول التمييز بين المتضررين من عوائل "هيئة تحرير الشام" والمتضررين المدنيين، في عملية توزيع المساعدات قال القيادي "أبو مجاهد السوري" في جزء آخر من إفادته:

> **"وجهت اتهامات للهيئة بتوزيع المساعدات بشكل مضاعف لعناصرها وهذا يعود إلى أن عناصر الهيئة تلقت من الهيئة ومن المنظمات نفسها، وهذا امتياز طبيعي لعناصر الهيئة من وجهة نظري، ذلك أن عناصر الهيئة هي من تدافع عن إدلب ويمنعون اقتحامها من قبل نظام الأسد وروسيا ، كذلك فإن تحريك الآليات باتجاه منازل عناصرنا وقاداتنا لا ننكر أنه كان بمثابة أولوية لدينا".**

7. مناطق سيطرة الحكومة السورية:

فشلت الحكومة السورية بتحمل مسؤولياتها خلال عمليات الاستجابة للزلزال، فوفقاً للمعلومات والإفادات المتقاطعة، بدا أنّ الاستثمار السياسي لملف المساعدات الإنسانية وجّه ممارساتها خلال الكارثة، سواء عبر عرقلة وصول قوافل المساعدات إلى المتضررين في مناطقها في ظل عدم قدرتها على تأمين بدائل لهم، أو بالتدخل في عمل الفرق التطوعية الأهلية التي اعتمدت على مبادرات شبابية في غالبها.

7.1. استجابة حكومية بطيئة:

أحمد سلامة (اسم مستعار) لناج وبائع ملابس مستعملة كان يسكن حياً شرقي مدينة حلب، قال في إفادته حول معاناته كمتضرر:[58]

> **"كنت أقيم مع عائلتي بشقة تضررت بشكل كبير نتيجة المعارك بين قوات الحكومة السورية والمعارضة التي خرجت من أحياء حلب الشرقية في العام 2016، والشقة تعود لأهلي وأنا عدت إليها مع عائلتي ورممتها بعد أن سمحت لنا الحكومة بالعودة، قبلها كنت مستأجراً في مدينة حمص، وشكّلت العودة بالنسبة لي حلماً تحقق، لأنها أشعرتنا بالاستقرار ووفرت علينا مصاريف الآجار. يوم حدوث الزلزال كنا قد سهرنا لوقت متأخر لحسن الحظ فتمكنا من الخروج من المبنى سريعاً لأننا في الطابق الأول، فنجونا وأنهار البناء على الأرض وخسرنا كل شيء مع منزلنا الذي كان يأوينا من الآجار، وفي الساعات الأولى**

[58] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أواخر شهر شباط/فبراير 2023.

كان هناك غياب كامل للمؤسسات الحكومية، لكن سيارة للدفاع المدني والشرطة وصلت في حوالي التاسعة صباحاً وبدأت تتفقد الأحياء، ومع حلول العاشرة صباحاً بدأت بعض الآليات القليلة جداً بالعمل، فيما بدا التذمر على العمال واضحاً بسبب عدم توفر محروقات لآلياتهم، وسط انهيار عدد كبير من الأبنية التي تضررت نتيجة الحرب، لذا اتجهتُ إلى الجامع أنا وعائلتي وبقينا فيه لنحو ثلاثة أيام، ولم يقدم لنا شيء سوى بعض السندويشات والأغطية من أبناء الحي نفسه، بعد أسبوع من الزلزال، حصلنا من فريق للهلال الأحمر السوري على أغطية وبعض المواد الغذائية، ونظراً لسوء الأوضاع قررنا العودة إلى حمص، بعد مساعدة مجموعة من الشبان المتطوعين الذين أمنوا لنا آجار سيارة للنقل ودفعوا آجار بيت لمدة شهر، كما ساعدنا فريق شبابي محلي بتأمين بعض أغراض البيت".

وأضاف "أحمد" في إفادته عن المجموعات المتطوعة وتأثيرها في عمليات الاستجابة، ما يلي:

"لولا همة المتطوعين الشباب لما استطعت الاستئجار في حمص، وما عرفناه منهم أن ما كانوا يقدمونه من مساعدات كانت بمبادرة من فاعلي خير من داخل وخارج سوريا ورغم أنني سجلت اسمي كمتضرر لدى الهلال الأحمر والبلدية وجمعية التنمية، لكنني لم أحصل غير مرة واحدة على أغطية وسلة غذائية، ولم يكن بالإمكان الاستفادة منها في الطبخ بسبب خسارتنا لجميع أغراض المطبخ. كان من الواضح أن الحكومة السورية غائبة وفرق الدفاع المدني لم تجب على الاتصالات، وما أن تراهم حتى يخبروك أن المحروقات غير متوفرة والآليات قليلة، والأفضل أن تتدبر أمورك دون انتظار أحد".

7.2. تدخل الحكومة في عمل اللجان التطوعية:

لم تقتصر المعاناة في مناطق سيطرة الحكومة السورية على المتضررين جراء قلة المساعدات وغياب الحكومة السورية عن تحمل مسؤولياتها، بل كانت المعاناة تشمل الفرق التطوعية التي كانت تساهم في تخفيف معاناة المتضررين بالاعتماد على مبادرات أهلية من داخل وخارج البلاد. حسان عيسى (اسم مستعار) لمتطوع مدني شارك في جهود الإغاثة في مناطق سيطرة الحكومة السورية، قال في إفادته:[59]

"أنا أعرف وبشكل قريب، مجموعة من المتطوعين الشباب، الذين شاركوا في جهود الإغاثة والمساعدة لمتضرري الزلزال، حيث كانوا ينسقون مع فريق تطوعي يضم عدداً من طلاب من جامعة اللاذقية، وقد ساهموا في إيصال مساعدات أهلية من داخل البلاد وخارجها للمتضررين، لكن بعد مرور اسبوع تم اعتقال الطلاب، كان من بينهم طالبات، من قبل فرع الأمن السياسي باللاذقية، بعد تلقيهم لمبلغ مالي يقدّر ببضعة آلاف من الدولارات وصلت عن طريق حوالات إليهم، حيث أطلق سراح الطالبات بعد ساعات من التحقيق، فيما تعرض الآخرون للضرب وسوء المعاملة لمدة ثلاثة أيام وأطلق سراحهم بعد تدخلات من (واسطات) حيث تم مصادرة المبلغ وأوقف نشاط المجموعة وطلب منهم مراجعة فرع السياسية بشكل دوري، وعلمنا لاحقاً أن الأمن السياسي كان قد أخبرهم أن الفريق لم يكن مرخصاً وأنهم كانوا سيغضون النظر لو أن المساعدات بقيت عينية، لكن المساعدات المادية لابد أن تكون عن طريق كشوف وموافقات أمنية".

انتهى

[59] تم إجراء المقابلة عبر الانترنت من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أواخر شهر شباط/فبراير 2023.

حول الشركاء:

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية سورية، مستقلة وغير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا، مع تركيز خاص على الشمال. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة.

LÊLÛN
ليلون

جمعية "ليلون" للضحايا، تعمل على دعم الضحايا، جميع الضحايا، وقضية عفرين وجبر الضرر وتوثيق ما حدث وما يحدث، وعودة جميع النازحين/ات واللاجئين/ات إلى مكان سكناهم الأصلية بطريقة آمنة وكريمة وطوعية، والعمل على استعادة جميع ممتلكاتهم، وذلك من خلال تسليط الضوء على مأساتهم المستمرة وتوثيق مختلف الانتهاكات بحقهم/نّ.

PÊL - Civil Waves
Peace . Endurance . Liberties

تأسست منظمة "بيل ـ الأمواج المدنية" لتفعيل دور الفئات المجتمعية المختلفة (الشباب والنساء بشكل خاص) في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإطلاق مبادرات ومشاريع تسعى الى ترسيخ العيش المشترك والسلم وتوفير مناخ ملائم لتفعيل الحياة المدنية في المجتمع.

SYNERGY تـــآزر
HEVDESTÎ هـــڤـــدەســـتـــی

رابطة "تآزر - Hevdestî" للضحايا، هي مؤسسة غير حكومية، غير ربحية، تهدف إلى إنشاء منبر ومساحة تُمكن الضحايا من تمثيل أنفسهم بنفسهم والمطالبة بحقوقهم. تأسست في آذار/مارس 2021، سعياً لإنصاف ضحايا النزاع في شمال وشمال شرق سوريا، والمساهمة في عملية المساءلة وتحقيق العدالة.